

برنامج تمويل التجارة العربية
ARAB TRADE FINANCING PROGRAM



التقرير السنوي

2025

جدول المحتويات

4.....	كلمة الرئيس التنفيذي
5.....	مجلس الإدارة
6.....	الملخص التنفيذي
7.....	التحول الاستراتيجي وتطوير المنتجات
7	إدراج ثلاثة منتجات تمويلية جديدة
7	الأهداف
7.....	بناء القدرات والشراكات
7.....	المعرفة والترويج التجاري
7.....	الرؤية المستقبلية
8	التعريف بالبرنامج
8	الرؤية والرسالة
8	الركائز الاستراتيجية للبرنامج
8	الموارد
8	المساهمون
9.....	أهداف البرنامج
9.....	الوسائل
9.....	مزايا البرنامج التنافسية
10	قنوات التواصل
10	استراتيجية البرنامج
11.....	مخطط الإستراتيجية
12	الممكنات الاستراتيجية
12	نطاق الاستراتيجية
13	تطورات التجارة العربية
13	التجارة الخارجية للدول العربية
13	أولاً: الصادرات
14	ثانياً : الواردات
15	اتجاهات التجارة العربية (اتجاهات التجارة السلعية الإجمالية العربية)
15	أولاً : اتجاه الصادرات العربية:

15	ثانياً : اتجاه الواردات العربية:
16	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية
16	أولاً: الهيكل السلعي للصادرات
16	ثانياً: الهيكل السلعي للواردات
17	التجارة العربية البينية
18	اتجاهات التجارة العربية البينية - 2024
18	الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية
18	أولاً: الصادرات العربية البينية
18	ثانياً: الواردات العربية البينية
20	عمليات التمويل
20	ملخص نشاط التمويل حتى نهاية عام 2025
22	النشاط التراكمي
22	الوكالات الوطنية
23	تطورات نشاطات البرنامج التمويلية وغير التمويلية
23	أ. نشاطات تمويلية
23	ب. نشاطات غير تمويلية
26	البيانات المالية
27	المساهمون
30	الوكالات الوطنية



كلمة الرئيس التنفيذي

وقد تم توجيه عمليات البرنامج وأنشطته ضمن إطار مؤسسي متكامل يقوم على الحوكمة الرشيدة، والانضباط المالي، وإدارة المخاطر، بما يحقق توازنًا استراتيجيًا بين التوسع المدروس وتعزيز المتانة المالية، ويعزز ثقة الشركاء والممولين والأسواق.

يعرض التقرير السنوي لهذا العام نتائج الأداء ويقدم قراءة شمولية لمسار التطور المؤسسي، كما يعكس التزام البرنامج بالمواءمة مع الأهداف الاستراتيجية لصندوق النقد العربي في دعم الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، كما يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على استراتيجية البرنامج للخمس أعوام القادمة وأهدافها الاستراتيجية وأهم مخرجاتها.

ونحن ننظر إلى المرحلة المقبلة بثقة وطموح، مستندين إلى منظومة مؤسسية راسخة، وشبكة شراكات فاعلة، ورؤية استراتيجية واضحة، تقود برنامج تمويل التجارة العربية إلى دور أكثر تأثيرًا في تحويل الفرص التجارية إلى قيمة اقتصادية مستدامة تخدم اقتصادات المنطقة وشعوبها.

والله ولي التوفيق،

فهد بن محمد التركي

الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

في عالم تتسارع فيه التحولات الاقتصادية وتتعمق فيه التشابكات التجارية، تبرز القدرة على تمكين التجارة كأحد أهم مرتكزات النمو والاستقرار والتنمية المستدامة، ويأتي التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية لعام 2025 ليعكس مرحلة محورية في مسيرة البرنامج، مرحلة تتجاوز إدارة التحديات إلى صناعة الفرص، وترسيخ الدور الإقليمي للتجارة كرافعة اقتصادية استراتيجية للاقتصادات العربية.

وخلال هذا العام، واصل البرنامج، باعتباره مؤسسة مالية إقليمية متخصصة، أداء رسالته في تعزيز انسياب التجارة، وتوسيع نطاق النفاذ إلى التمويل، ودعم التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة تمويل التجارة وتعزيز مرونة الاقتصادات في مواجهة التقلبات العالمية. ويمثل اعتماد الاستراتيجية المؤسسية للفترة (2025-2030) نقطة تحول نوعية في مسار البرنامج، حيث تؤسس هذه المرحلة لرؤية أكثر وضوحًا وتركيزًا، تركز على تطوير أدوات التمويل، وتعميق الشراكات الإقليمية والدولية، وبناء القدرات المؤسسية، وتسريع التحول الرقمي، بما يضمن تعظيم الأثر التنموي واستدامة القيمة المضافة للتجارة العربية.



مجلس الإدارة

الدكتور فهد بن محمد التركي
الرئيس التنفيذي
رئيس مجلس الإدارة



سعادة الدكتور رياض بن محمد بن عبدالعزيز الخريّف
وكيل رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي
المملكة العربية السعودية
ممثلًا لمساهمة صندوق النقد العربي

سعادة الأستاذة نوال لعماري

مديرة العلاقات الاقتصادية والمالية متعددة الأطراف
وزارة المالية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ممثلًا لمساهمة صندوق النقد العربي



سعادة الأستاذ جوني الشرتوني

مستشار تمويل تجارة
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ممثلًا للمؤسسات العربية المشتركة المساهمة في البرنامج

سعادة الدكتور عماد الإمام

مدير إدارة العمليات
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ممثلًا للمؤسسات العربية المشتركة المساهمة في البرنامج



سعادة الأستاذ حسام محمد صالح خليف

نائب رئيس أول
المؤسسة العربية المصرفية
ممثلًا للمصارف التجارية العربية المساهمة في البرنامج

سعادة الأستاذ معتصم بوضياف

محافظًا لبنك الجزائر بالنيابة
بنك الجزائر
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ممثلًا للمصارف المركزية العربية المساهمة في البرنامج



سعادة الأستاذ حمد ماضي حزام المظفري الهاجري

مدير إدارة التعاون الدولي والاتفاقيات المالية
وزارة المالية
دولة قطر

سعادة الدكتور مكرم امين بو نصار

النائب الثاني لحاكم مصرف لبنان
مصرف لبنان
الجمهورية اللبنانية



الملخص التنفيذي

النشاط التراكمي منذ التأسيس



الأداء المالي والتشغيلي 2025



التحول الاستراتيجي وتطوير المنتجات

1- إدراج ثلاثة منتجات تمويلية جديدة

- ◆ بيع وتوزيع الأصول التجارية
- ◆ ائتمان المشتريين
- ◆ التسهيلات الائتمانية مقابل الضمانات

2 - تنمية القدرات المؤسسية وبرامج التدريب

3 - تنمية الشراكات الإقليمية والدولية

الأهداف

- ◆ تنويع أدوات التمويل التجاري
- ◆ تعزيز إدارة المخاطر
- ◆ دعم نمو التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات العربية
- ◆ خدمة عدد أكبر من الأسواق العربية
- ◆ التوسع في المجالات الخدمية غير المالية

بناء القدرات والشراكات

- ◆ تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة
- ◆ رفع كفاءة الكوادر وتعزيز التميز المؤسسي
- ◆ توسيع شبكة الشراكات الإقليمية والدولية

المعرفة والترويج التجاري

- ◆ إطلاق منصة المعرفة (Knowledge Hub)
- ◆ تحديث المؤشرات الاقتصادية وإحصاءات التجارة للفترة 2019-2024
- ◆ تنفيذ مبادرات الربط التجاري بين المصدّرين والمستوردين
- ◆ أنشطة تواصل وترويج مؤسسي موسّعة

الرؤية المستقبلية

- ◆ تعزيز التكامل التجاري العربي
- ◆ توسيع قاعدة المنتجات والخدمات
- ◆ تطوير نموذج عمل مرّن ومستدام
- ◆ الاستثمار في المعرفة والموارد البشرية

التعريف بالبرنامج

برنامج تمويل التجارة العربية هو مؤسسة مالية عربية إقليمية، تهدف إلى المساهمة في تنمية التجارة العربية وتعزيز تنافسية الصادرات العربية، عبر تقديم حلول تمويلية وأئتمانية مبتكرة وميسرة، بالشراكة مع شبكة واسعة من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

الرؤية والرسالة

الرسالة

"تعزيز التجارة العربية، ربط الأسواق، وتنمية القدرات."

رؤية البرنامج

"أن نكون القوة الدافعة لمنطقة عربية مزدهرة من خلال توسيع نطاق التجارة، وتمكين المصدرين وتعزيز التكامل الإقليمي"

الركائز الاستراتيجية للبرنامج

يُعكس إطار الأولويات الاستراتيجية لبرنامج تمويل التجارة العربية في مجالي تمويل التجارة وتنميتها، تساهم الأهداف الاستراتيجية في تحويل ركائز البرنامج إلى أولويات قابلة للتنفيذ



توسيع نطاق التمويل

تعزيز تمويل التجارة الشامل للفئات غير المستفيدة، بما في ذلك الدول الأقل نمواً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



استغلال الموارد

تعبئة مصادر التمويل المتنوعة لتوسيع نطاق برامج التجارة عقد شراكات استراتيجية لتوسيع تمويل التجارة والخدمات ذات القيمة المضافة



تنمية القدرات

تقديم برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية



ربط الأسواق

تمكين الوصول إلى الأسواق من خلال الروابط والترويج



تسهيل التجارة

توسيع نطاق الوصول إلى تمويل التجارة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز منظومة التجارة العربية

الموارد

تتكون موارد البرنامج من رأس المال والاحتياطيات. يجيز النظام الأساسي للبرنامج الحصول على موارد إضافية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، عن طريق ودائع المؤسسات المالية أو الاقتراض من الأسواق المالية أو أية موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية.

المساهمون

يتوزع مساهمو برنامج تمويل التجارة العربية ضمن ثلاث فئات رئيسية هي:

الفئة (ج):

تضم المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والمؤسسات العربية الأجنبية المشتركة.

الفئة (ب):

تضم المؤسسات المالية والمصرفية غير الحكومية في الدول العربية.

الفئة (أ):

تضم صندوق النقد العربي، ومؤسسات التمويل العربية المشتركة، والمؤسسات المالية والمصرفية الحكومية في الدول العربية.

رأس المال المصرح به	مليار دولار أمريكي
عدد الأسهم	200,000 سهم
القيمة الاسمية	5,000 دولار للسهم
عدد المساهمين	49 مؤسسة مالية
يتصدر قائمة المساهمين	صندوق النقد العربي (111,274 سهمًا) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (44,509 سهمًا).

أهداف البرنامج

- تتمية التجارة العربية البينية.
- تعزيز تنافسية المنتج والمصدر العربي.
- تيسير الوصول إلى التمويل بشروط ميسرة وتنافسية.
- دعم التكامل الاقتصادي وتوسيع فرص النفاذ إلى الأسواق.

الوسائل

- توفير حلول تمويلية وائتمانية متنوعة (خطوط ائتمان، تمويل مباشر، تمويل إسلامي ضمانات).
- تنفيذ عمليات المشاركة في المخاطر مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.
- تقديم التسهيلات الائتمانية غير الممولة.
- توفير المعلومات التجارية وتنظيم لقاءات الأعمال.
- التعاون مع مؤسسات التمويل والضمان لتوفير الغطاء التأميني.
- المشاركة في عمليات تمويل قروض التجمع البنكي

مزايا البرنامج التنافسية

- ريادة مؤسسية في تمويل التجارة العربية
البرنامج هو منصة مالية عربية متخصصة تقود نمو التجارة البينية وتعزز تنافسية الصادرات عبر حلول تمويلية مبتكرة ومستدامة.
- حلول تمويل شاملة وعالية المرونة
يتوفر حزمة متكاملة من التمويل المباشر وغير المباشر، الضمانات، والتسهيلات غير الممولة، بما يلبي احتياجات الأسواق العربية بكفاءة وتنافسية.

- شراكات استراتيجية لتعزيز الأثر وإدارة المخاطر
منظومة تعاون إقليمي ودولي تعزز الثقة الائتمانية، وتدعم التوسع الآمن والمستدام في العمليات.
- شبكة مؤسسية واسعة تدعم الانتشار والتكامل
قاعدة قوية من المساهمين والوكالات الوطنية تُمكن من توسيع نطاق التأثير وتحقيق قيمة تنموية مضافة.

تكمال التمويل مع المعرفة والترويج التجاري

خدمات معلوماتية ومنصات تواصل تسهم في تمكين المصدرين والمستوردين وتسريع النفاذ إلى الأسواق.

قنوات التواصل

كما يستفيد البرنامج من منصته الرقمية وموقعه الإلكتروني لتقديم خدمات استشارية متخصصة ودعم التسجيل في برامج بناء القدرات، إلى جانب الإدراج العام على مواقع الشركاء لتعزيز الوصول والوضوح. ويكمل ذلك الدور المحوري للشركاء في مجموعة التنسيق العربية عبر أطر تعاون استراتيجية ومبادرات إقليمية مشتركة. بما يرسخ مكانة البرنامج كعمول مفضل لمشاريع التكامل التجاري في المنطقة.

يمتلك برنامج تمويل التجارة العربية القدرة على فتح آفاق جديدة لتمويل التجارة عبر منظومة متكاملة من القنوات تعزز حضوره المؤسسي وتوسع نطاق أثره. وتشمل هذه القنوات الوكالات الوطنية من خلال برامج تواصل منتظمة وتطوير مبادرات مشتركة وبناء القدرات، إضافة إلى إشراك البنوك في الأسواق الثانوية عبر ترتيبات تشاركية لتقاسم المخاطر وتسريع تنفيذ الصفقات.

القنوات الاستراتيجية	الوكالات الوطنية	دعوة البنوك للمشاركة في الأسواق الثانوية	الموقع الإلكتروني للبرنامج	الإدراج العام على مواقع الشركاء	الشركاء المؤسسون العرب
مصدر رئيسي لتدفق الصفقات، وشبكة موثوقة	موازنة مخاطر المحفظة وتحقيق نمو سريع في الأصول	توفير حضور مباشر يلبي احتياجات جهة التصدير	حضور العلامة التجارية وتوليد العملاء المحتملين بشكل غير مباشر	النفوذ الاستراتيجي، وفرص استقطاب عملاء جدد في دول متعددة	

استراتيجية البرنامج

نؤمن أن التجارة تنمو حين تتصل الأسواق، لذلك نُكرّس جهودنا لبناء روابط استراتيجية بين المؤسسات العربية لتكون التجارة جسراً للتكامل

التجارة العربية والارتقاء بدوره التنموي خلال السنوات القادمة.

تؤسس إستراتيجية (2026-2030) لمرحلة توسّع نوعي يركز على ابتكار المنتجات، وتفعيل الشراكات والوكالات الوطنية، والتحول التشغيلي والرقمي، بما يعزّز الأثر التنموي والاستدامة المالية. ويتوقع أن تُسفر حزمة المبادرات المعتمدة عن تحسين ملموس في كفاءة توظيف رأس المال، ورفع الجاهزية المؤسسية؛ بما يضع البرنامج في موقع أقوى لتحفيز وتعزيز تجارة عربية مزدهرة خلال السنوات الخمس القادمة.

انطلاقاً من التزام برنامج تمويل التجارة العربية (ATFP) بدفع عجلة التجارة البينية العربية وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، اعتمد مجلس الإدارة في سبتمبر 2025 إستراتيجية خمسية شاملة للفترة 2026-2030، تشكّل إطاراً مؤسسياً متكاملًا لتوسيع الأثر التنموي للبرنامج وتعزيز استدامته المالية.

تجسد هذه الاستراتيجية انتقالاً مدروساً نحو نموذج أكثر أثرًا وفعالية واستدامة، استنادًا إلى تقييم واقعي لمتطلبات المرحلة المقبلة، ومواءمة دقيقة مع الاختصاص المؤسسي للبرنامج وأولويات مجلس المديرين التنفيذيين، بما يعزّز قدرة البرنامج على دعم

مخطط الإستراتيجية الخمسية

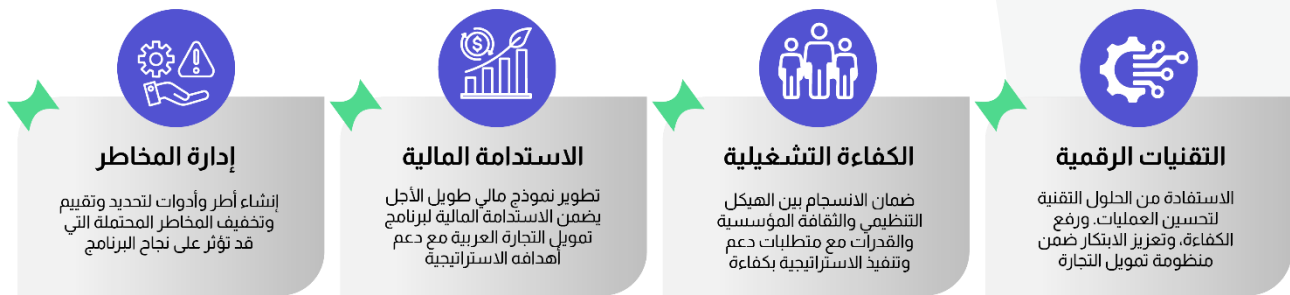
يوضح مخطط الاستراتيجية كيف تعتمد رؤية البرنامج ورسالته على الركائز الاستراتيجية والأهداف والممكنات، ما يخلق إطارًا موحدًا ومتوائماً لتحقيق الأثر توزيع المبادرات على الركائز الاستراتيجية وعوامل التمكين



الممكنات الاستراتيجية

وتحسين أساليب تحديد الحدود الائتمانية وفق منظور استشرافي يأخذ في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية واتجاهات الأسواق ومراجعة نظم التفويض وإجراءات الموافقات بما يعزز الكفاءة والاتساق وبوأكب ذلك تحديث منهجيات التسعير وتخصيص رأس المال وفق معايير قائمة على المخاطر والبيانات بما يحد من مخاطر التركيز ويعزز صلابة رأس المال، ويسهم في الحفاظ على الربحية وتقوية حقوق المساهمين بما يدعم الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.

ترتكز الإستراتيجية على مجموعة من الممكنات المؤسسية الداعمة لضمان التنفيذ الفعال وتحقيق الاستدامة تشمل تعزيز الكفاءة التشغيلية بما يضمن الانسجام بين الهيكل التنظيمي والثقافة المؤسسية والقدرات التشغيلية مع متطلبات الإستراتيجية، إلى جانب توظيف التقنيات الرقمية لرفع كفاءة العمليات وجودة البيانات ودعم اتخاذ القرار. كما تولى الإستراتيجية أهمية متقدمة لتطوير إطار الاستدامة المالية وإدارة المخاطر من خلال اعتماد منهجيات انضباطية لإدارة مخاطر الائتمان والسوق.



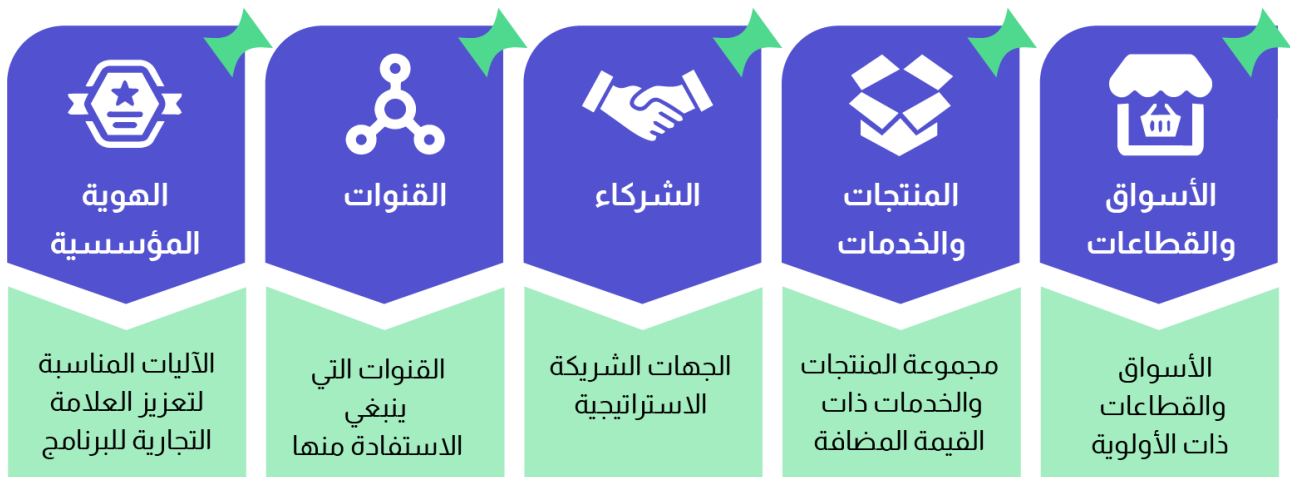
تسهم الممكنات الاستراتيجية في تحقيق التكامل الرقمي، والكفاءة التشغيلية، والاستقرار المالي، وإدارة المخاطر بشكل فعال

نطاق الاستراتيجية

تحديد الجهات الشريكة الاستراتيجية الداعمة لتحقيق الأثر المنشود.

كما يوضح الدليل القنوات الأنسب للوصول إلى الأسواق وتعزيز الحضور المؤسسي، ويعتمد آليات مدروسة لتعزيز العلامة التجارية للبرنامج وترسيخ مكانته كمؤسسة تنمية رائدة في دعم التجارة العربية بما يسهم في تعظيم الأثر وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة واستدامة.

اعتمد البرنامج في استراتيجيته الجديدة دليلاً للنفاذ إلى الأسواق بوصفه إطاراً عملياً يوجه كيفية تفاعل برنامج تمويل التجارة العربية مع الأسواق المستهدفة، ويضمن ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى تدخلات فعّالة ومنسقة. ويحدد هذا الدليل بشكل واضح الأسواق والقطاعات ذات الأولوية، ومجموعة المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة التي يقدمها البرنامج بما يتلاءم مع احتياجات كل سوق، إلى جانب



تطورات التجارة العربية

نسهل التجارة العربية عبر أدوات تمويل ذكية وخدمات مرنة تسهم في تسريع التبادل التجاري وتعزيز الانسيابية بين الدول العربية.

وفقا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي للعام 2025 فقد شهد العام 2024:

- ارتفاع قيمة التجارة السلعية العربية الإجمالية بمقدار 4.6% مقارنة بالعام 2023.
- ارتفاع القيمة الإجمالية للتجارة السلعية الإجمالية العربية إلى 2,337 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 2,235 مليار دولار في 2023
- ويعزى ذلك بشكل أساسي الى ارتفاع الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2024 بنسبة 10.7%.

التجارة الخارجية للدول العربية

أولاً: الصادرات

أ: الصادرات الإجمالية للدول العربية

سجلت الصادرات العربية خلال عام 2024 تراجعاً هامشياً مقارنة بعام 2023، في ظل استمرار تقلبات أسعار النفط والمواد الأولية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتعاقد الضغوط الجيوسياسية التي أثرت على كلفة وسلاسة حركة التجارة الدولية.

الحصة من الصادرات العالمية

5%

مقارنة بالعام

معدل التغير السنوي

0.4%-

مليار دولار

إجمالي الصادرات العربية:

1,225.5

مليار دولار

جدول (1)

التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2020 - 2025)

معدل التغير السنوي في الفترة - 2020) (2024 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	2024	2023	2022	2021	2020	2024	2023	2022	2021	2020	
12.7	-0.4	-14.6	32.7	43.0	-25.3	1,225.5	1,231.0	1,441.5	1,086.5	759.7	الصادرات العربية
10.0	10.7	3.1	15.4	11.3	-11.7	1,111.4	1,004.2	973.8	843.8	758.3	الواردات العربية
8.5	2.3	-4.1	11.7	26.3	-7.2	24,430.9	23,886.1	24,904.4	22,289.7	17,647.6	الصادرات العالمية
8.5	1.9	-5.4	13.7	26.2	-7.6	24,747.0	24,278.0	25,661.5	22,571.5	17,878.8	الواردات العالمية
						5.0	5.2	5.8	4.9	4.3	وزن الصادرات العربية في إجمالي الصادرات العالمية
						4.5	4.1	3.8	3.7	4.2	وزن الواردات العربية في إجمالي الواردات العالمية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025.

ب: الصادرات حسب الدول العربية فرادى

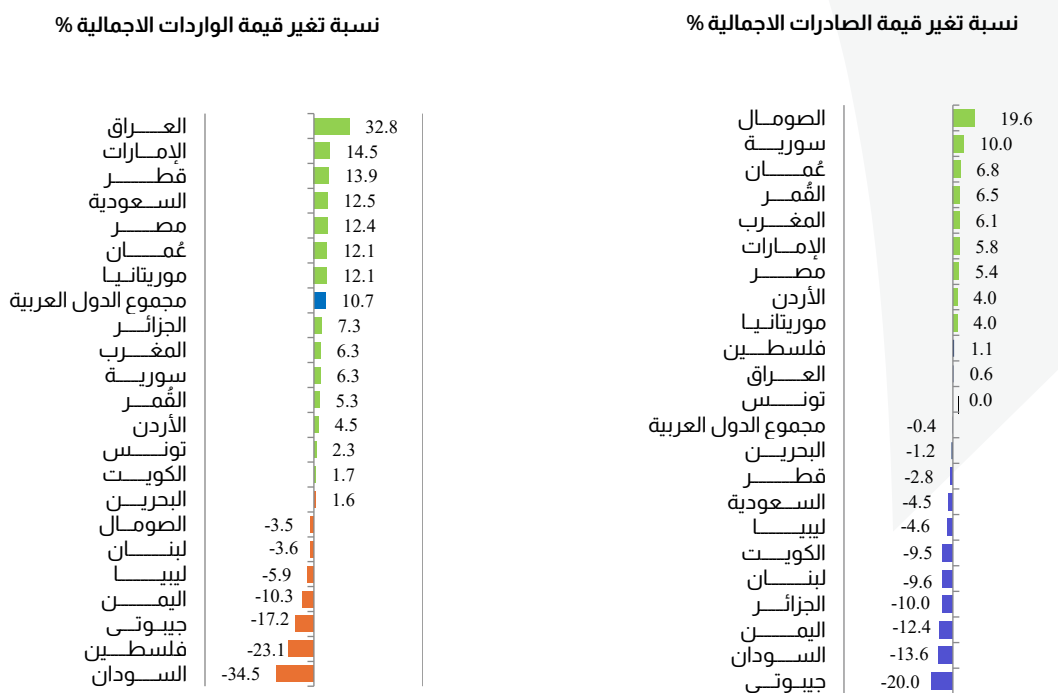
ومن حيث أداء الصادرات حسب الدول العربية فرادى خلال عام 2024 فقد سجلت:

10 دول عربية تراجعًا في الصادرات بنسب تراوحت بين 1.2% في البحرين و20% في جيبوتي.

حققت باقي الدول نموًا في الصادرات تراوح بين 0.6% في العراق و19.6% في الصومال.

شهدت تونس استقرارًا في الصادرات وذلك مقارنة بعام 2023.

نسب تغير التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية عام (2024-2023)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025.

ثانيًا: الواردات

أ: الواردات الإجمالية للدول العربية

شهدت الواردات الإجمالية للدول العربية خلال عام 2024 نموًا ملحوظًا بنسبة 10.7% لتبلغ نحو 1,111.4 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 1,004.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وأسهم هذا الارتفاع في زيادة الحصة العربية من إجمالي الواردات العالمية إلى 4.5% مقابل 4.1% في العام السابق، بما يعكس تحسن مستويات الطلب والنشاط التجاري الإقليمي.

ب: واردات الدول العربية فرادى

على مستوى الدول العربية، سجلت الواردات ارتفاعًا في 15 دولة عربية خلال عام 2024، بنسب تراوحت بين 1.6% في البحرين و32.8% في العراق.

في المقابل، تراجعت الواردات في 7 دول عربية بنسب تراوحت بين 3.5% في الصومال و34.5% في السودان، مقارنة بعام 2023، بما يعكس تفاوت مستويات النشاط الاقتصادي والاستقرار التجاري بين الدول.

اتجاهات التجارة العربية (اتجاهات التجارة السلعية الإجمالية العربية)

أولاً: اتجاه الصادرات العربية:

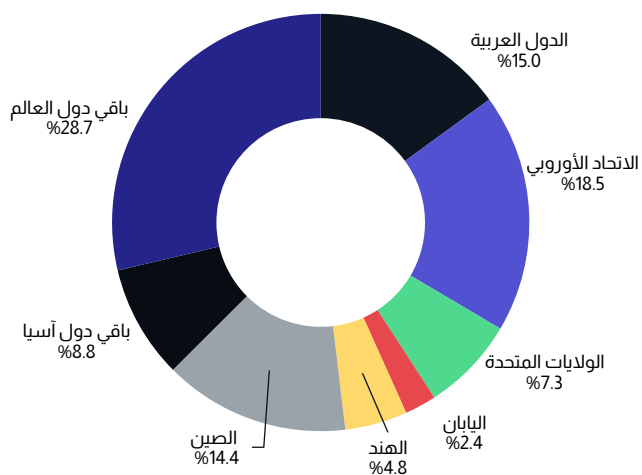
- اتجهت الحصة الأكبر من الصادرات العربية خلال عام 2024 إلى دول آسيا بنسبة 42.3%، مدفوعة بتركيز صادرات النفط العربية في الأسواق الآسيوية، ولا سيما الصين والهند، بما يعكس استمرار ارتباط الطلب الآسيوي بحركة التجارة العربية.
- وفي السياق ذاته، ارتفعت حصة الصادرات العربية البينية لتبلغ 13.9% مقارنة بعام 2023، بما يشير إلى تحسن نسبي في مستويات التكامل التجاري العربي.

ثانياً: اتجاه الواردات العربية:

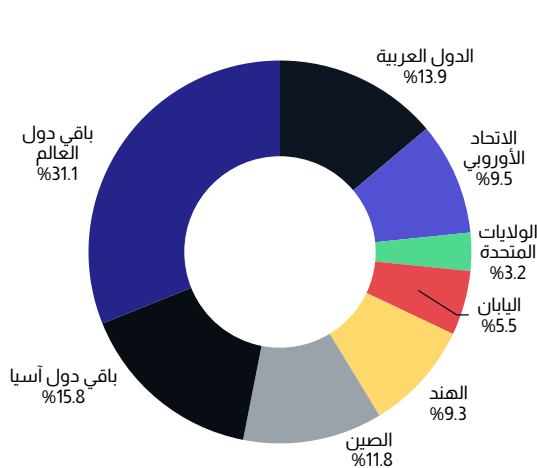
- على صعيد الواردات، استحوذت دول آسيا على الحصة الأكبر بنسبة 30.5%، تلتها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 18.5%، ثم الدول العربية بنسبة 15% كما بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية 7.3%، في حين شكّلت باقي دول العالم نسبة 28.7% من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2024.
- بالنسبة للواردات العربية البينية، فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2024 لتسجل حوالي 15% مقابل حصة بلغت 14.7% خلال العام 2023.

أهم الشركاء التجاريين للدول العربية عام 2024

التوزيع الجغرافي للواردات العربية (%)



التوزيع الجغرافي للصادرات العربية (%)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية

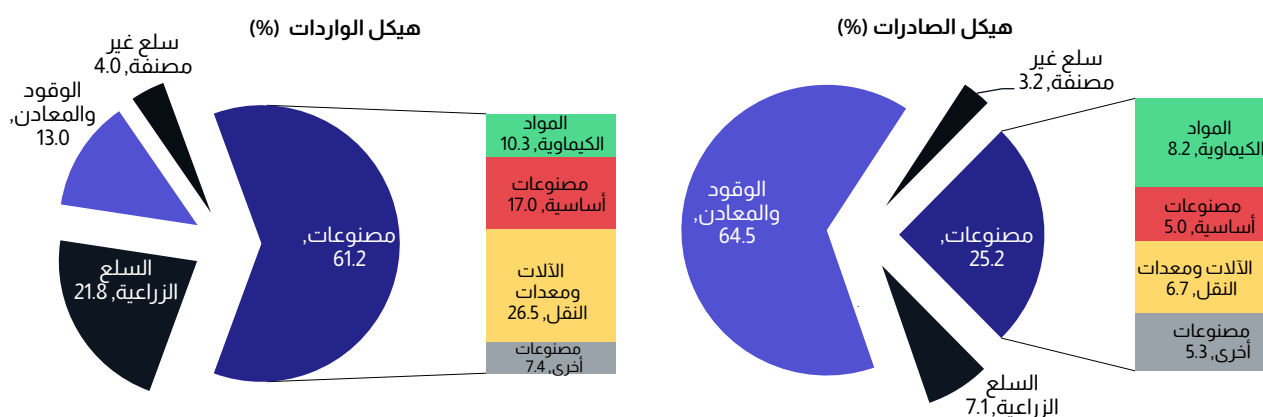
أولاً: الهيكل السلعي للصادرات

- واصلت مجموعة الوقود والمعادن تصدرها للهيكل السلعي للصادرات العربية خلال عام 2024، مع ارتفاع حصتها إلى 64.5% مقارنة بـ 62.9% في عام 2023.
 - تراجع حصة الصادرات الزراعية إلى 7.1% مقارنة بـ 7.7% في العام السابق.
 - تراجع حصة الصادرات من المصنوعات لتسجل حوالي 25.2%.
 - بينما شهدت السلع غير المصنفة ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 3.2% مقابل 2.5% في عام 2023.
- ويعكس هذا الهيكل مزيجاً من الاعتماد المستمر على صادرات الطاقة، بالتوازي مع تقدّم تدريجي في توسيع قاعدة المنتجات التصديرية.

ثانياً: الهيكل السلعي للواردات

- حافظت فئة المصنوعات على المرتبة الأولى ضمن هيكل الواردات العربية، رغم تراجع طفيف في حصتها من 62.0% إلى 61.2% خلال عام 2024.
 - ارتفعت حصة الواردات الزراعية إلى 21.8% مقارنة بـ 20.0% في عام 2023.
 - كما ارتفعت حصة السلع غير المصنفة إلى 4.0%.
 - تراجعت حصة مجموعة الوقود والمعادن لتصل إلى نحو 13.0% خلال عام 2024 مقابل 14.5% خلال عام 2023.
- ويعكس هذا الاتجاه استمرار الطلب على السلع الصناعية والغذائية، مقابل تراجع نسبي في واردات الطاقة.

الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية عام 2024



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025.

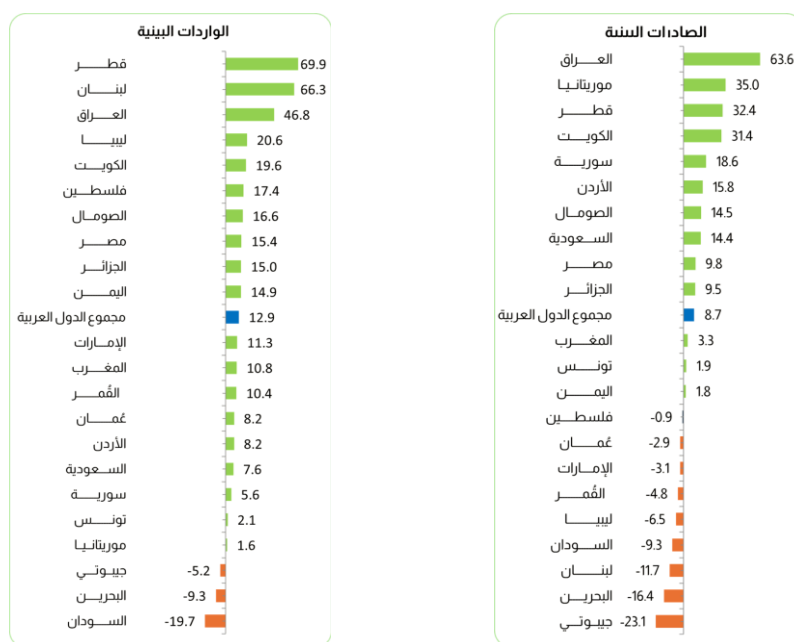
التجارة العربية البينية

بعد التراجع الذي شهدته التجارة السلعية البينية للدول العربية خلال عام 2023، حققت تحسناً ملحوظاً في عام 2024، حيث ارتفعت الصادرات السلعية البينية بنسبة 8.7 في المائة خلال عام 2024 لتصل إلى 170 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنحو 156.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، وقد ساعد على ذلك تراجع الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والتوترات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ نهاية عام 2023 في تعزيز التجارة البينية العربية خلال عام 2024. وسجلت الواردات السلعية البينية ارتفاعاً في معظم الدول العربية.

سجلت الصادرات السلعية البينية العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2024، حيث ارتفعت حصتها من إجمالي الصادرات السلعية العربية من 12.7% في عام 2023 إلى 13.9% في عام 2024، متجاوزة بذلك متوسط حصتها المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية.

على مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية البينية العربية خلال عام 2024 في ثلاثة عشر دولة عربية، بنسب تفاوتت ما بين 1.8 في المائة في اليمن و 63.6 في المائة في العراق مقارنةً بعام 2023، بينما تراجعت في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين نحو 0.9 في المائة في فلسطين و 23.1 في المائة في جيبوتي

نسب تغير التجارة العربية البينية عام 2024



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025.

على الجانب الآخر، شهدت قيمة الواردات السلعية البينية ارتفاعاً في معظم الدول العربية ما عدا السودان والبحرين وجيبوتي، حيث ارتفعت بنسب تراوحت بين حوالي 1.6 في المائة في موريتانيا، و 69.9 في المائة في قطر، وذلك مقارنةً بعام 2023.

اتجاهات التجارة العربية البينية - 2024

يلعب القرب الجغرافي دورًا رئيسيًا في توجيه التجارة العربية البينية، حيث تتركز التدفقات التجارية داخل نطاق دول الجوار الإقليمي.

فعلى مستوى الصادرات البينية، تركزت:

- 74% من صادرات الإمارات داخل دول مجلس التعاون.
- 84.4% من صادرات تونس في الجزائر وليبيا والمغرب.
- 78% من صادرات الجزائر في تونس وليبيا.
- 60% من صادرات الأردن في السعودية والعراق وفلسطين.

أما الواردات البينية، فقد أظهرت نمطًا مماثلًا من التركيز:

- 82.7% من واردات ليبيا من تونس والجزائر ومصر.
- 89.8% من واردات مصر من دول الخليج.
- 86% من واردات تونس من الجزائر وليبيا والمغرب.

الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية

أولاً: الصادرات العربية البينية

شهد الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية خلال عام 2024 تسجيل تحسّن تدريجي في المكوّن الصناعي، حيث ارتفعت حصة المصنوعات إلى 54.5%، مدعومة بزيادة مساهمة كل من المصنوعات الأساسية التي بلغت 18.2%، والآلات ومعدات النقل التي سجلت 9.4%.

وفي المقابل، ارتفعت حصة الوقود والمعادن إلى 19.6%، بينما تراجعَت السلع الزراعية إلى 20.1% كما سجلت المواد الكيماوية والمصنوعات الأخرى نسبًا بلغت 20.0% و 6.9% على التوالي.

ويشير هذا الأداء إلى تحسن متدرج في بنية الصادرات البينية مع تعزيز دور المنتجات الصناعية، رغم استمرار الحاجة إلى توسيع قاعدة السلع ذات القيمة المضافة.

ثانيًا: الواردات العربية البينية

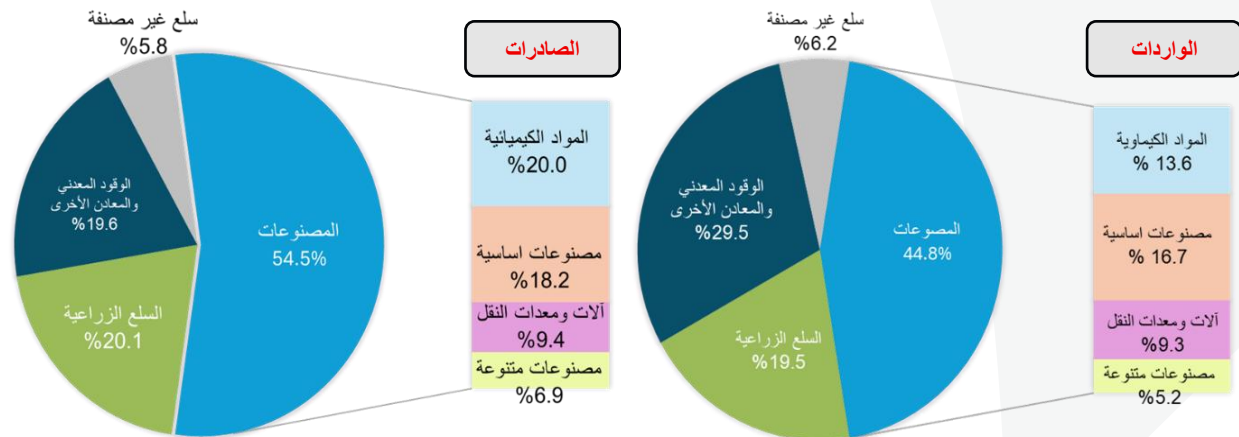
أظهرت بيانات عام 2024 توسعًا في الطلب على مختلف المجموعات السلعية ضمن الواردات البينية، حيث سجلت:

- المصنوعات: 44.8%
- الوقود والمعادن: 29.5%
- السلع الزراعية: 19.5%
- المواد الكيماوية إلى 13.6%
- المصنوعات الأساسية إلى 16.7%
- الآلات ومعدات النقل إلى 9.3%

ويعكس هذا الاتجاه اتساع نطاق التبادل التجاري البيني ليشمل السلع الصناعية والزراعية والطاقة، بما يعزز مستويات الترابط الاقتصادي بين الدول العربية.

مما سبق يتضح أن مؤشرات عام 2024 استمرت في التطور الإيجابي في هيكل التجارة العربية البينية، مع تقدم تدريجي في المكوّن الصناعي للصادرات، ونمو متوازن في الطلب على مختلف السلع المستوردة. ورغم تسجيل تحسن ملحوظ، فإن تعزيز التنويع والإنتاج المشترك يظل عنصراً محورياً لتعميق التكامل الاقتصادي العربي في السنوات المقبلة.

الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عام 2024



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025.

نبسط الإجراءات ونُسرع المعاملات لتسهيل وصول المصدرين والمستوردين إلى التمويل اللازم.

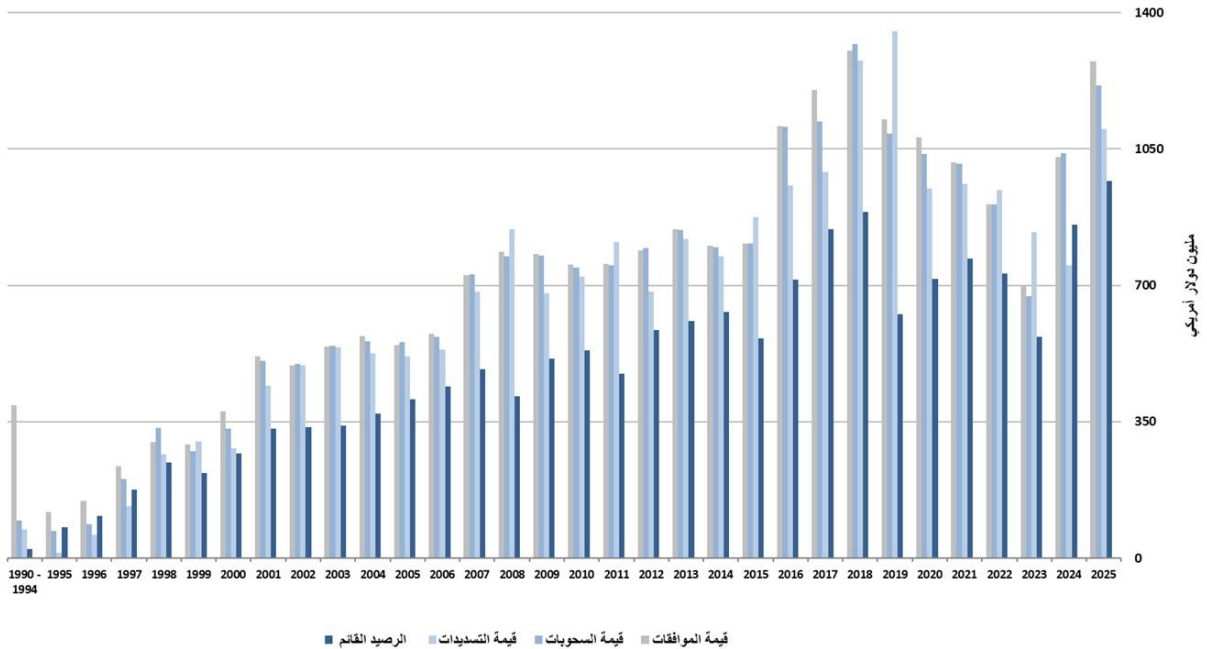
عمليات التمويل

ملخص نشاط التمويل حتى نهاية عام 2025

الدول العربية (1,275) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (1,030) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024، وبلغت قيمة السحوبات من خطوط الائتمان (1,212) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025 مقارنة بمبلغ (1,040) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024. كما بلغ رصيد القائم لخطوط الائتمان (967) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2025 مقارنة بمبلغ (856) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024.

انطلاقاً من حرص البرنامج على مواصلة نشاطه التمويلي لتقديم الدعم لوكالاته الوطنية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في قيام البرنامج بمهمته المتمثلة في تنمية وتعزيز التجارة العربية وزيادة القدرات التنافسية للمنتجين والمصدرين في الدول العربية، استمر البرنامج في توفير التمويل للصفقات التجارية حيث بلغت قيمة طلبات التمويل الموافق عليها التي وردت إلى البرنامج حتى نهاية عام 2025 من وكالاته الوطنية في مختلف

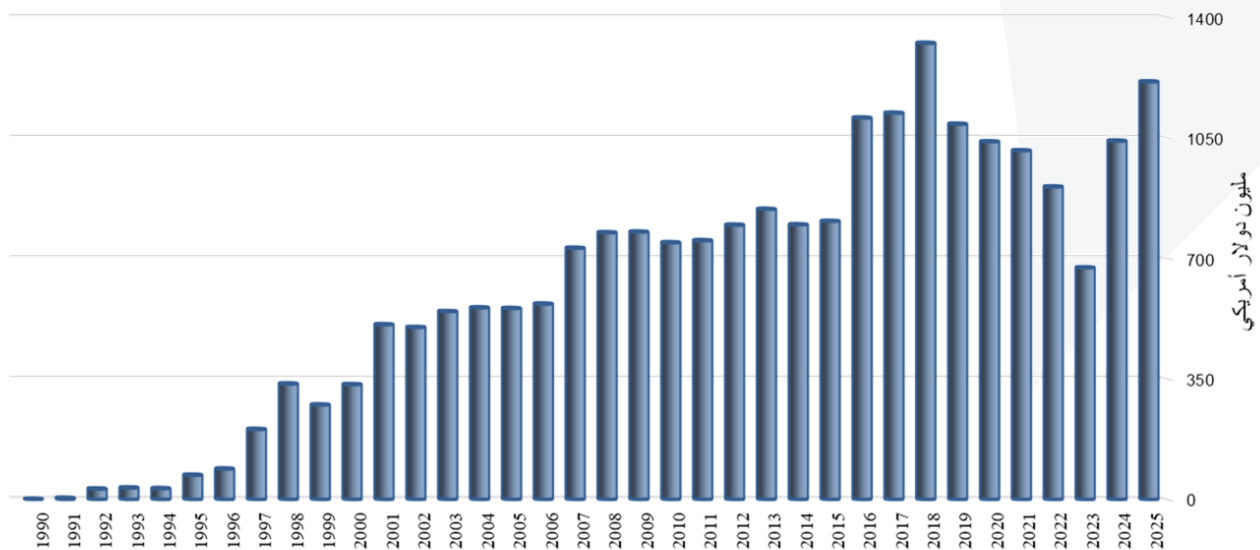
نشاط التمويل السنوي (1990-2025)



خلال عام 2025، تم توقيع إحدى عشر اتفاقية خطوط ائتمان غير معزز بقيمة إجمالية بلغت (864) مليون دولار أمريكي، كما تم توقيع أربع اتفاقيات مرابحة بقيمة إجمالية بلغت (137) مليون دولار أمريكي، مقارنة بسبع اتفاقيات خط ائتمان غير معزز بقيمة إجمالية بلغت (505) مليون دولار أمريكي واتفاقيتي مرابحة بقيمة إجمالية بلغت (109) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2024. تم توقيع هذه الاتفاقيات مع كل من:

- ◆ **جمهورية مصر العربية:** البنك المركزي المصري، بنك مصر، بنك قناة السويس، بنك القاهرة، مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر.
- ◆ **مملكة البحرين:** بنك البحرين الوطني، بنك البحرين الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، بنك السلام.
- ◆ **الإمارات العربية المتحدة:** بنك الشارقة، بنك الإمارات دبي الوطني.
- ◆ **المملكة الأردنية الهاشمية:** وزارة المالية.
- ◆ **الجمهورية التونسية:** البنك المركزي التونسي، المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.
- ◆ **فرنسا:** المؤسسة العربية المصرفية.

السحوبات من خطوط الائتمان (1990 - 2025)



هذا وشمل تمويل البرنامج السلع التالية:

منتجات غذائية، مشتقات بترولية، وحدات تبريد، كريما تلميع، أدوية ومنتجات طبية، معدات كهربائية، سيراميك، دهانات، معدات للمطبخ، سخانات مياه، أدوات صحية، أنظمة إطفاء الحريق وملحقاته، مفارش.

سلع
استهلاكية

نפט خام، مواد كيماوية، كبريت، غاز طبيعي، قمح، سكر خام، وزيت حبوب عباد الشمس الخام.

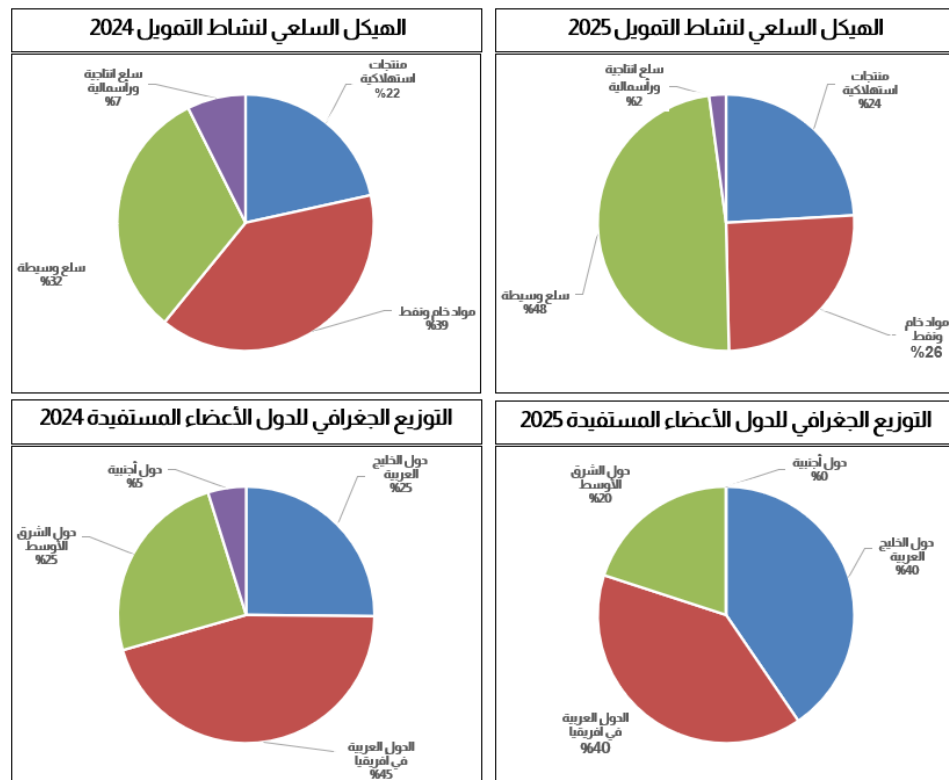
مواد خام

زجاج، نحاس، رخام، منتجات صلب، كابلات وأسلاك كهربائية، مواد بناء، منتجات كيماوية وبتروليماوية، منتجات المنيوم وحديد، كبريت، حبيبات خام الحديد، نظام الأمن من الحرائق وطفائيات الحريق، لوحات كهربائية، وحدات معيارية للغاز، أنابيب، ومفاتيح ضغط، وصلات نحاسية، قطع غيار سيارات، معدات صناعية، أجزاء نظام أمن.

سلع وسيطة

وحدات تبريد ومعالجة الهواء، آلات ومعدات، محولات كهربائية، معدات بناء، مضخات توربينية وملحقاتها، عدادات وحساسات، شاحنات وجرارات ومقطورات وملحقاتها، معدات المطبخ ومنتجات التخزين والتموين.

سلع انتاجية
ورأسمالية



النشاط التراكمي

منذ أن باشر البرنامج نشاطه مطلع عام 1991 وحتى نهاية 2025، بلغ مجموع قيمة طلبات التمويل 23,309 مليون دولار أمريكي لصفقات تجارية قيمتها 30,888 مليون دولار أمريكي، وقد وافق البرنامج على تمويل ما قيمته 22,867 مليون دولار أمريكي، كما تم توقيع 813 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 17,969 مليون دولار أمريكي وسحب مبلغ 22,167 مليون دولار أمريكي مقابلها، وسداد مبلغ 21,200 مليون دولار أمريكي.

الوكالات الوطنية

وصل عدد الوكالات الوطنية في نهاية ديسمبر 2025 إلى 219 وكالة وطنية منتشرة في 20 دولة عربية و5 دول أجنبية.

209
+ 10
219

وكالات وطنية في دول عربية
وكالات وطنية في دول أجنبية
المجموع

تطورات نشاطات البرنامج التمويلية وغير التمويلية

نُصمم حلولاً تمويلية مرنة تستجيب لاحتياجات السوق المتغيرة.

أ. نشاطات تمويلية

تطوير المنتجات وتوسيع نطاق العمليات التمويلية

في إطار تنفيذ الاستراتيجية المُحدّثة لبرنامج تمويل التجارة العربية، والهادفة إلى تعزيز كفاءة الأعمال وتوسيع نطاق العمليات التمويلية، عمل البرنامج على تطوير حزمة جديدة من الأدوات التمويلية تماشيًا مع توجهه نحو تنويع الخدمات. وقد تم إدراج ثلاث منتجات جديدة تُعدّ خطوة نوعية نحو حلول أكثر مرونة وابتكارًا في مجالات الضمان وتغطية المخاطر وتمويل العمليات خارج نطاق الائتمان التقليدي، بما يعزّز قدرة البرنامج على تلبية احتياجات التجارة العربية بفاعلية أكبر وتشمل هذه المنتجات ما يلي

منتج: بيع وتوزيع الأصول التجارية

يأتي هذا المنتج كأداة استراتيجية تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام موارد البرنامج، ورفع قدرته على توسيع نطاق خدماته للوكالات الوطنية، وتعزيز دوره كممول رئيسي لعمليات التجارة العربية، وذلك من خلال قيام البرنامج بعمليات توزيع لتسهيلات الائتمانية من خلال عمليات المشاركة في المخاطر في الأسواق الثانوية وبالتعاون مع شركاء البرنامج من المصارف والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

ب. نشاطات غير تمويلية

تقديم برامج بناء القدرات

الاستثمار في القدرات هو استثمار في المستقبل، تُمكن الكفاءات والمؤسسات العربية لتصبح أكثر استعدادًا واستدامة في بيئة تجارية عالمية سريعة التغير.

منتج: ائتمان المشتريين

منتج تمويل يقدم لصالح المشتريين (المستوردين) لتمكينهم من استيراد سلع مؤهلة من مصدرين عرب حصراً، وفقاً للشروط والأحكام المعتمدة. يساهم هذا المنتج في توسيع نطاق العمليات التمويلية للبرنامج، بحيث لا يقتصر التعامل على الوكالات الوطنية المعتمدة فقط، بل يمتد أيضاً إلى الشركات العربية وغير العربية، بما يدعم تنافسية الصادرات العربية ويعزز من قدرتها التنافسية وحضورها في الأسواق الخارجية.

منتج: التسهيلات الائتمانية مقابل الضمانات

هو منتج يسمح للبرنامج بتقديم تسهيلات الائتمانية، سواء بالأسلوب الممول أو غير الممول، وذلك مقابل ضمانات. وتأتي هذه التسهيلات في سياق تمكين البرنامج من دعم جميع الوكالات الوطنية في مختلف الدول العربية، من خلال إتاحة خيارات متعددة لتوفير ضمانات السداد، بما في ذلك الودائع المستثمرة، أو التنازل عن حصيلة الصادرات، أو تقديم ضمانات صادرة عن مؤسسات مالية معتمدة.

في إطار سعي برنامج تمويل التجارة العربية لترسيخ مكانته كمؤسسة رائدة لا يقتصر دورها على التمويل، بل يمتد إلى **تطوير القدرات البشرية وتعزيز التميز المؤسسي**، يولي البرنامج أهمية متزايدة للاستثمار في التدريب المتخصص الذي يواكب المتغيرات المتسارعة في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار.

وانطلاقاً من ذلك، جاءت مبادرة التعاون مع معهد التدريب وبناء القدرات التابع **لصندوق النقد العربي** كخطوة استراتيجية تضيف قيمة نوعية للبرنامج، من خلال التعاون المشترك في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تتوافق مع احتياجات العمل وأولويات البرنامج الاستراتيجية، وبما يحقق أثراً ملموساً في تطوير مهارات المشاركين

وتمكينهم من مواجهة التحديات المستقبلية، وتعزيز دور البرنامج كمحرك للتنمية وبناء القدرات في المنطقة العربية، ومن ضمنها:

- ◆ فهم أدوات تمويل التجارة استراتيجية السوق وتخطيط التصدير
- ◆ الامتثال للتجارة الدولية
- ◆ تسويق الصادرات الرقمية والتجارة الإلكترونية ذات الصلة
- ◆ إدارة المخاطر في عمليات التصدير

مبادرة بناء الشراكات

بني شراكات محلية ودولية لتوسيع نطاق التأثير التجاري.

يولي برنامج تمويل التجارة العربية أهمية محورية لبناء وتعزيز شراكات استراتيجية مع مؤسسات التمويل التنموية (DFIs) والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة، بما يسهم في دعم تنفيذ الإستراتيجية وتعظيم أثرها. وتهدف هذه الشراكات إلى التصميم المشترك للبرامج والمبادرات، وتعبئة الموارد المالية والفنية، وتوسيع نطاق حلول تمويل التجارة بما يدعم تطور منظومة تمويل التجارة العربية. كما يسعى البرنامج، من خلال هذه الشراكات، إلى إطلاق مبادرات وترتيبات مشتركة تشمل التمويل المشترك، وتبادل الخبرات، وتطوير الأدوات التمويلية، بما يعزز تكامل الأدوار بين الشركاء ويرسخ مكانة البرنامج كمنصة تنمية فاعلة للتعاون المؤسسي ودعم التجارة الإقليمية.

منصة المعرفة لدعم التجارة العربية

نوفر منصات رقمية تُمكن من ربط المصدرين والممولين والمشتريين بفعالية.

يعمل برنامج تمويل التجارة العربية على تطوير منصة المعرفة (Knowledge Hub) بهدف توفير معلومات آنية وموثوقة لدعم المتعاملين والمهتمين بقطاع التجارة والأعمال في الدول العربية، مع استكمال تطوير بنيتها التقنية وقواعد بياناتها لضمان إتاحة خدماتها على المستوى الإقليمي مما يعزز من قدرة المصدرين على التنافس في الأسواق وتحقيق النمو.

ومن المخطط ان توفر المنصة محتوى معرفيًا متكاملًا يشمل:



نشاط ترويج التجارة

نسهل الدخول إلى أسواق جديدة عبر خدمات ترويجية وتمويلية متكاملة.

في إطار تعزيز حضوره المؤسسي وتوسيع قاعدة الشراكات، واصل برنامج تمويل التجارة العربية التواصل مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والوكالات الوطنية، من خلال الحضور النشط للمؤتمرات والفعاليات المتصلة بتمويل التجارة.

كما أصدر البرنامج عديدين من نشرته النصف سنوية الموجهة إلى الشركاء والجهات المعنية بالتجارة، والتي تستعرض أبرز الأنشطة المالية خلال فترة الستة أشهر، إلى جانب الخدمات التجارية المقدّمة، ومتابعة أهم التطورات في مجال التمويل التجاري والأسواق المالية، بما يعزز الوعي المؤسسي وتبادل المعرفة.



البيانات المالية

31 ديسمبر 2025

برنامج تمويل التجارة العربية

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

برنامج تمويل التجارة العربية
التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المحتويات	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	2-1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات في حقوق المساهمين	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	26 - 7

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى برنامج تمويل التجارة العربية

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لبرنامج تمويل التجارة العربية ("البرنامج")، والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وإيضاحات حول البيانات المالية، التي تتضمن ملخص معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للبرنامج كما في 31 ديسمبر 2025 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية .

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن البرنامج وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" إلى جانب متطلبات السلوك الأخلاقي الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للبرنامج. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية للبرنامج للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق حسابات آخر وقد عرض رأياً غير معدل حول تلك البيانات في 20 مارس 2025.

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة عند إعداد البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكينا من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البرنامج على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية البرنامج أو وقف عملياته، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبرنامج.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل غايتنا بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجمع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بالحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البرنامج على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالبرنامج إلى توقف أعمال البرنامج على أساس مبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي قد يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

ديلويت آند توش

15 يوليو 2026

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الموجودات
3,267	5,652	3	حسابات جارية وحسابات عند الطلب لدى البنوك
114,796	71,498	3	ودائع لدى البنوك، صافي
293,069	253,285	4	استثمارات مالية، صافي
847,463	965,741	5	ذمم مدينة من نشاط التمويل، صافي
62	34		موجودات ثابتة
18,481	13,366	6	موجودات أخرى
1,277,138	1,309,576		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
6,958	12,820	7	ذمم دائنة ومستحقات
6,958	12,820		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
985,150	980,760	8	رأس المال
185	199	8	علاوة إصدار أسهم
123,219	148,796	8	احتياطي عام
104,286	111,304	8	احتياطي خاص
(625)	989		احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل
57,965	54,708		الشامل الآخر
			أرباح محتجزة
1,270,180	1,296,756		إجمالي حقوق المساهمين
1,277,138	1,309,576		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين



فهد بن محمد التركي

الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

برنامج تمويل التجارة العربية

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024	2025	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الإيرادات
15,451	8,462		دخل فوائد من ودائع لدى البنوك
19,291	17,140	9	دخل من استثمارات مالية
41,063	43,604		دخل من نشاط التمويل
248	111		دخل من تسهيلات غير ممولة
26	19		إيرادات أخرى
76,079	69,336		إجمالي الإيرادات
			المصاريف
(3,223)	(2,791)	10	تكاليف الإدارة والموظفين
(920)	(3,116)	11	أتعاب خدمات إدارية واستشارات
(496)	(481)		مصاريف عمومية وإدارية
(4,639)	(6,388)		إجمالي المصاريف
1,017	7,228	16	عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
72,457	70,176		أرباح السنة
			الدخل الشامل الآخر
			بنود قد يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في فترات لاحقة
			تغيرات التقييم غير المحققة في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال
			الدخل الشامل الآخر
1,366	1,614		
73,823	71,790		إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 18 جزءاً من هذه البيانات المالية.

برنامج تمويل التجارة العربية

بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الإجمالي	أرباح محتجزة	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أرباح احتياطي خاص	احتياطي عام	علاوة إصدار أسهم	رأس المال
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
1,220,986	36,526	(1,991)	97,040	104,076	185	985,150
72,457	72,457	-	-	-	-	-
1,366	-	1,366	-	-	-	-
(24,629)	(24,629)	-	-	-	-	-
-	(11,897)	-	-	11,897	-	-
-	(7,246)	-	-	7,246	-	-
-	(7,246)	-	7,246	-	-	-
1,270,180	57,965	(625)	104,286	123,219	185	985,150
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2025						
1,270,180	57,965	(625)	104,286	123,219	185	985,150
69	-	-	-	-	14	55
(5,877)	(1,432)	-	-	-	-	(4,445)
70,176	70,176	-	-	-	-	-
1,614	-	1,614	-	-	-	-
(39,406)	(39,406)	-	-	-	-	-
-	(18,559)	-	-	18,559	-	-
-	(7,018)	-	-	7,018	-	-
-	(7,018)	-	7,018	-	-	-
1,296,756	54,708	989	111,304	148,796	199	980,760
الرصيد في 31 ديسمبر 2025						
التغيرات في حقوق المساهمين						
الرصيد في 1 يناير 2025						
زيادة رأس المال (إيضاح 8)						
انسحاب شرك (إيضاح 8)						
أرباح السنة						
تغيرات التقييم غير المحققة في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
توزيع أرباح نقدية معجلة متعلقة بسنة 2024 (إيضاح 8)						
تحويل إلى احتياطي عام متعلق بسنة 2024 (إيضاح 8)						
تحويل إلى احتياطي عام (إيضاح 8)						
تحويل إلى احتياطي خاص (إيضاح 8)						
الرصيد في 31 ديسمبر 2025						

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 18 جزءاً من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

2024 ألف دولار أمريكي	2025 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
72,457	70,176		الأنشطة التشغيلية
			أرباح السنة
			تعديلات للبند التالي:
34	28		الاستهلاك
(1,017)	(7,227)	16	عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
168	176		مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
(5,192)	(5,047)		دخل الفوائد من استثمارات مالية
(9,257)	(9,147)		دخل من إعادة تقييم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
57,193	48,959		
(1,040,307)	(1,211,853)	5	سحوبات نشاط التمويل
751,917	1,100,725	5	تسديدات نشاط التمويل
(828)	3,012		فوائد مستحقة
(2,242)	2,103		ذمم مدينة أخرى
369	110		ذمم دائنة ومستحقات
(233,898)	(56,944)		النقد المستخدم في العمليات
-	(425)		مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين
(233,898)	(57,369)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
4,901	5,047		فوائد مستلمة من استثمارات مالية
117,221	50,620		صافي متحصلات من الاستثمارات المالية
(8)	-		شراء موجودات ثابتة
122,114	55,667		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(24,509)	(39,213)	8	توزيع أرباح نقدية
(24,509)	(39,213)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(136,293)	(40,915)		صافي النقص في النقد وما يعادله
254,360	118,067		النقد وما يعادله في بداية السنة
118,067	77,152	3	النقد وما يعادله في 31 ديسمبر
			فيما يلي المعاملات غير النقدية المستبعدة من بيان التدفقات النقدية:
120	193	8	توزيع أرباح
-	69	8	تحويل توزيع أرباح إلى أسهم

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 18 جزءاً من هذه البيانات المالية.

1 معلومات عن البرنامج

تأسس برنامج تمويل التجارة العربية ("البرنامج") من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989. تبلغ نسبة مساهمة صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 56% و23%، من رأس المال المصدر والمدفوع، على التوالي. يهدف البرنامج إلى تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين في الدول الأعضاء من خلال وكالات وطنية يتم تعيينها من قبل المصرف المركزي أو الجهة المختصة في الدول العربية.

إن عنوان المكتب المسجل للبرنامج هو ص.ب. 26799، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم اعتماد إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1 إبريل 2026.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة لإعداد هذه البيانات المالية موضحة أدناه. يتم تطبيق هذه السياسات بتوافق مع السنوات السابقة باستثناء ما يرد غير ذلك.

1.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية للبرنامج وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولي، وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والعقود الآجلة للعمليات الأجنبية، والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي يتم قياسها جميعاً بالقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة ضمن الموجودات والمطلوبات والأرباح أو الخسائر. تخضع التقديرات والافتراضات لمراجعة دورية ويتم إدراج نتائجها في نفس الفترة.

العملة التشغيلية وعملة العرض

تم إعداد البيانات المالية وعرضها بالدولار الأمريكي، وهو العملة التشغيلية وعملة العرض للبرنامج، تم تقريب جميع القيم لأقرب عدد صحيح بالآلاف (ألف دولار أمريكي) باستثناء ما يرد غير ذلك.

2.2 التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تم إيضاح سياسة البرنامج والمتعلقة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية في إيضاح رقم 15.3.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

3.2 التعديلات الجديدة والمعدلة الفعالة للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المطبقة متوافقة مع السياسات المحاسبية للسنة المالية السابقة. لم يتم البرنامج بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل تم إصداره ولم يصبح نافذ بعد.

4.2 المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة ولكن غير الفعالة بعد

إن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها، ولكنها غير فعالة بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية موضحة أدناه. لدى البرنامج النية في اعتماد هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، في حال إمكانية التطبيق، عندما تصبح فعالة.

- التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 – تصنيف وقياس الأدوات المالية ؛ يسري اعتباراً من 1 يناير 2026.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 "العرض والإفصاح في البيانات المالية" – يتضمن هذا المعيار الجديد متطلبات لجميع المنشآت التي تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية فيما يتعلق بعرض المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية؛ يسري اعتباراً من 1 يناير 2027.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 "الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات" – يسمح هذا المعيار الجديد للشركات التابعة المؤهلة باستخدام معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية بإفصاحات أقل ؛ يسري اعتباراً من 1 يناير 2027.
- تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 - التحويل إلى عملة عرض التضخم المفرط؛ يسري اعتباراً من 1 يناير 2027.

5.2 الموجودات المالية

1.5.2 الإدراج المبدئي للموجودات المالية

يتم إدراج عمليات شراء وبيع الأصول المالية وتصنيفها حسب الفئات المختلفة وفقاً لتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البرنامج بشراء أو بيع الأصل. عند الاستحواذ على الموجودات المالية، يتم قياسها بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للاعتبار، زائداً التكاليف الأخرى المتعلقة بالاستحواذ.

2.5.2 التصنيف والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9 بناءً على خصائص التدفقات المالية للأصل المالي ونموذج الأعمال المستخدم لإدارة الموجودات المالية والنتائج المستهدفة، ضمن ثلاث فئات:

(1) **الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:** تتضمن هذه الفئة الموجودات المالية التي توفر تدفقات نقدية تعاقدية حصراً للأصل والفائدة المستحقة. إن الهدف هو الاحتفاظ بالتدفقات النقدية مرتبطة بهذه الموجودات المالية من دون استهداف احتمالية بيعهم (أي، محتفظ بها حصراً لغرض تحصيل المبلغ الرئيس والفائدة)، بغض النظر عن التغيرات في قيمة السوق. يتم قياس هذه الفئة مبدئياً بالقيمة العادلة، وهي مساوية لتكلفة الاستحواذ زائداً تكاليف معاملة الاستحواذ. تبعاً لذلك، يتم قياسها بالتكلفة المطفأة من خلال إطفاء العلاوة أو الخصم.

(2) **الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** تتضمن هذه الفئة الموجودات المالية التي توفر تدفقات نقدية تعاقدية للأصل والفائدة المستحقة. إن الهدف هو الاحتفاظ بالتدفقات النقدية بغرض بيعها لتحقيق عوائد رأسمالية كنتيجة لقيمة السوق المحسنة. ومثالاً لذلك هو الموجودات المحتفظ بها لإدارة احتياجات السيولة. يتم قياس هذه الفئة مبدئياً في وقت الشراء وفقاً للقيمة العادلة التي تمثل تكلفة الاستحواذ زائداً تكاليف معاملة الاستحواذ. وتبعاً لذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ القياس، ويتم إدراج التغير في الدخل الشامل الآخر. عند إستبعاده، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الأرباح المحتجزة.

(3) **الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:** تتضمن هذه الفئة الموجودات المالية التي لا توفر تدفقات نقدية تعاقدية بالتالي لا تخضع بشكل رئيس لنموذج الأعمال، والتي لديها منافع إضافية ولا تقتصر فقط على التدفقات النقدية التعاقدية. تتضمن هذه الفئة أيضاً الموجودات المالية التي تقرر بيعها بناءً على المعلومات المتعلقة بقيمتها العادلة وأداؤها في السوق. إن الموجودات ضمن هذه الفئة في حالة معاملات بيع وشراء مستمرة. يتم إدراج هذه الفئة مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ زائداً تكاليف معاملة الاستحواذ. تبعاً لذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ القياس والتغير المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر.

3.5.2 إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الإدراج المبدئي، باستثناء الفترات التي تعقب التغير في نموذج الأعمال، والتي تؤثر على هدف إدارة تلك الموجودات.

5.2 الموجودات المالية (تتمة)

4.5.2 الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية

يعتمد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 عند تطبيق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة على معلومات معقولة ومتاحة حول الفترات السابقة والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية التي تشير لإحتمالية تلك الخسائر، وتأخذ في الحسبان الحاجة للحماية لتكوين مخصصات مشابهة لخسائر الائتمان المتوقعة خلال 12 شهراً أو تلك المتوقعة خلال عمر الأصل المالي في حال وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأصل المالي.

يتم تطبيق نموذج مبدئي عند تحديد الخسائر المتوقعة في الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وتلك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - توضيح المدخلات والافتراضات وأساليب التقييم

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إما على مدار 12 شهراً أو على مدى عمر الأصل المالي، وذلك بناءً على ما إذا كان قد حدث ارتفاع كبير في مخاطر الائتمان عند الإدراج المبدئي أو إذا تم اعتبار الأصل على أنه إئتمان تعرض لانخفاض في القيمة. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصوم لإحتمالية التعثر، ومستوى التعرض عند التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر، والتي يتم تعريفها كما يلي:

- تمثل إحتمالية التعثر، احتمال تخلف المقرض عن أداء التزاماته المالية، وذلك إما على مدى 12 شهراً المقبلة أو مدى العمر المتبقي للالتزام المقرض.
- يستخدم البرنامج وكالات تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية التي تعكس تقييمها لاحتمال التعثر في سداد الأطراف المقابلة كل على حدة. يتم استخدام وكالات تصنيف المعلومات حول النظرة المستقبلية مثل التوقعات الاقتصادية عند تحديد تصنيفاتها الائتمانية العالمية.
- يعتمد مستوى التعرض عند التعثر على المبالغ التي يتوقع البرنامج أن يتكبدها وقت حدوث التعثر على مدى الإثني عشر شهراً المقبلة أو مدى العمر المتبقي لمستوى التعرض عند التعثر. على سبيل المثال، بالنسبة للإلتزام المتجدد، يدرج البرنامج الرصيد الجاري المسحوب إضافة إلى أي مبلغ إضافي يتوقع سحبه إلى الحد التعاقدى الحالي بحلول وقت حدوث التعثر، إن حدث.
- تمثل الخسارة الناجمة عن التعثر، توقعات البرنامج لمدى الخسارة على مستوى التعرض للتعثر. وتختلف الخسارة الناتجة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم عرض الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر. كما تحتسب الخسارة على أساس مدة 12 شهر أو على مدى عمر الأصل المالي، حيث تمثل فترة الإثني عشر شهراً نسبة الخسارة المتوقعة إذا حدث التعثر في فترة الإثني عشر شهراً القادمة أو على مدى عمر الأصل المالي، وهي نسبة الخسارة المتوقعة حدوثها إذا وقع التعثر على مدار الفترة المتبقية من القرض. يستخدم البرنامج مصفوفة مخاطر المعدلات التراكمية العالمية الصادرة عن وكالة التصنيف الائتماني لتحديد معدل الاسترداد المتوقع إستناداً إلى شريحة التصنيف الائتماني للمقرضين.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

6.2 المطلوبات المالية

يتم إدراج المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستثناء تلك التي تستوفي شروط محددة يمكن قياسها بالقيمة العادلة، بما فيها المطلوبات المالية للمتاجرة والمطلوبات المالية التي يخفض تصنيفها بالقيمة العادلة الفروقات المحاسبية والمطلوبات المالية في شكل مشتقات. يتم إدراج التغير في قيمة المطلوبات المالية الناتجة من الإنخفاض في قيمة تصنيفها الائتماني في الدخل الشامل الآخر.

7.2 العملات الأجنبية

المعاملات والأرصدة

يتم إدراج المعاملات بالعملات الأجنبية بمعدلات الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات المالية النقدية السائدة بعملات أجنبية إلى الدولار الأمريكي بمعدلات الصرف السائدة في نهاية الفترة، ويتم إدراج أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية من تسوية تلك المعاملات ومن التحويل في نهاية الفترة لمعدلات الصرف للموجودات والمطلوبات النقدية السائدة بعملات أجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر. ليس لدى البرنامج أية موجودات أو مطلوبات غير نقدية سائدة بعملات أجنبية أخرى. يتم تقييم عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة المبرمة لحماية الموجودات السائدة بعملات أجنبية بمعدلات السوق القابلة للتطبيق على إستحقاقاتها ذات الصلة. يتم إدراج أية أرباح أو خسائر ناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر، و يتم إدراج الموجودات الثابتة بمعدلات الصرف التاريخية.

8.2 مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين للمبالغ المستحقة بموجب سياسة البرنامج المطبقة على فترات خدمة الموظفين المتراكمة.

9.2 الأدوات المالية المشتقة

القياس المبني واللاحق

في سياق الأعمال الاعتيادية، فإن القيمة العادلة للمشتقات عند الإدراج المبني هي سعر المعاملة. عقب الإدراج المبني، يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة بالقيم العادلة. يتم الحصول على القيم العادلة عادةً من خلال الرجوع لأسعار السوق المتداولة في أسواق نشطة، أو من خلال استخدام أساليب تقييم عند عدم وجود أسواق نشطة.

يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة بقيمة سوقية موجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات، في حين يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة بقيمة سوقية سلبية (خسائر غير محققة) في المطلوبات.

الأرباح والخسائر عند القياس اللاحق

يتم تصنيف الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية المشتقة كمحتفظ بها للمتاجرة، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر.

2 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

10.2 إدراج الإيرادات من نشاط التمويل والودائع البنكية

يتم إدراج إيرادات الفائدة من خطوط الإئتمان والودائع البنكية في بيان الأرباح أو الخسائر على أساس الاستحقاق، مع الأخذ في الحسبان لمعدل الفائدة الفعلي للموجودات. لا يتم إدراج إيرادات الفائدة عندما يكون المبلغ الرئيس مشكوكاً في تحصيله.

11.2 إيرادات الاستثمارات المالية

تتكون إيرادات الاستثمارات المالية من الأرباح والخسائر المتعلقة بالاستثمارات المالية، وتتضمن إيرادات الفائدة والتغيرات المحققة وغير المحققة في القيمة العادلة وإيرادات توزيعات الأرباح.

12.2 النقد وما يعادله

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يعادله من الحسابات الجارية والحسابات عند الطلب لدى البنوك والودائع لدى البنوك باستحقاق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع. يتم إدراج الودائع البنكية بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي. إن القيمة الدفترية لهذه الموجودات تساوي تقريباً القيمة العادلة.

13.2 الموجودات الثابتة

يتم قياس الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة إن وجدت. تتضمن تلك التكلفة تكلفة استبدال جزء من الموجودات الثابتة عند تكبد التكلفة، في حال استيفاء معيار الإدراج.

يتم احتساب الاستهلاك في جميع الموجودات الثابتة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي التقديري للموجودات.

14.2 عقود الإيجار

يقوم البرنامج في بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد إيجار. يعتبر العقد، أو يتضمن، عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل.

البرنامج كمستأجر

لتقييم ما إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، يقوم البرنامج باستخدام تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار رقم 16 من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويطبق البرنامج نهج قياس وإدراج فردي لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل، وعقود الإيجار ذات الموجودات منخفضة القيمة.

3 النقد وما يعادله

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
3,267	5,652
114,800	71,500
118,067	77,152
(4)	(2)
118,063	77,150

حسابات جارية وحسابات عند الطلب لدى البنوك
ودائع لدى البنوك

النقد وما يعادله كما هو موضح في بيان التدفقات النقدية
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المتعلق بالودائع لدى البنوك

فيما يلي الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
165	4
(161)	(2)
4	2

الرصيد في بداية السنة
عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

الرصيد في نهاية السنة

4 استثمارات مالية, صافي

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
137,460	98,061
149,905	149,404
5,800	5,841
293,165	253,306
(96)	(21)
293,069	253,285

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

4 استثمارات مالية، صافي (تنمة)

فيما يلي الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
180	96	الرصيد في بداية السنة
(84)	(75)	عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
96	21	الرصيد في نهاية السنة

- تتكون الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر من سندات الدين وأدوات الأسواق المالية ويتم تقييمها بالقيمة العادلة. تدرج فروقات التقييم الناتجة في "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" ضمن حقوق المساهمين.
- تتكون الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر من الاستثمارات في الاستراتيجيات البديلة والصناديق العقارية، ويتم تقييمها بالقيمة العادلة. يتم إدراج التغير في إعادة التقييم ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. كذلك، يتم إدراج توزيعات الأرباح المستلمة، والأرباح والخسائر الناتجة من بيع تلك الاستثمارات، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.
- تتكون الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة من سندات الدين وأدوات الأسواق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم تقييمها بالتكلفة المعدلة لأي علاوة أو خصم ناقصاً مخصص أي خسارة انخفاض في القيمة. يتم إطفاء العلاوات والخصومات من تاريخ الشراء إلى تاريخ الاستحقاق باستخدام "طريقة سعر الفائدة الفعلي".

5 ذمم مدينة من نشاط التمويل، صافي

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
567,447	855,837	الرصيد في بداية السنة
1,040,307	1,211,853	سحوبات نشاط التمويل
(751,917)	(1,100,725)	تسديدات نشاط التمويل
855,837	966,965	
(8,374)	(1,224)	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
847,463	965,741	الرصيد في نهاية السنة

تركزت مخاطر الائتمان لنشاط التمويل، كما في 31 ديسمبر 2025 ، مع 10 وكالات وطنية تمثل 92 ٪ (31 ديسمبر 2024: 9 وكالات وطنية تمثل 91 ٪) من الرصيد القائم كما في ذلك التاريخ. تقوم الإدارة بمراجعة السجل الائتماني لهذه الوكالات الوطنية واحتساب وتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة لمحفظه خطوط الائتمان بالكامل.

برنامج تمويل التجارة العربية

إيضاحات حول البيانات المالية (يتبع)

31 ديسمبر 2025

5 ذمم مدينة من نشاط التمويل (تتمة)

فيما يلي الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
9,146	8,374
(772)	(7,150)
8,374	1,224

الرصيد في بداية السنة
عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

الرصيد في نهاية السنة

6 موجودات أخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
14,806	10,775
2,186	1,620
1,489	971
18,481	13,366

ذمم فوائد مستحقة
أوراق مالية مبيعة لم يتم تسويتها
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

7 ذمم دائنة ومستحقات

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
961	5,877
1,181	2,248
2,575	1,985
1,333	1,085
282	406
626	1,219
6,958	12,820

مبالغ مستحقة إلى مساهم (إيضاح 8)
مستحق إلى صندوق النقد العربي (إيضاح 12)
أوراق مالية مشتراة لم يتم تسويتها
مخصص نهاية الخدمة
توزيع أرباح مستحقة الدفع (إيضاح 12)
ذمم دائنة أخرى

8 حقوق المساهمين

يبلغ رأس المال المصرح به للبرنامج 1,000 مليون دولار أمريكي موزع على 200,000 سهم بقيمة اسمية 5,000 دولار للسهم.

إن رأس المال المصرح به، المصدر والمدفوع بالكامل للبرنامج هو كما يلي:

عدد الأسهم	ألف دولار أمريكي	
196,152	980,760	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2025
197,030	985,150	رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2024

تمثل علاوة إصدار رأس المال الفرق بين القيمة الاسمية وسعر السهم المحدد على أساس صافي موجودات القيمة الدفترية كما في تاريخ الإصدار.

وفقاً للمادة 15 من النظام الأساسي للبرنامج، يتم تحويل ما لا يقل عن 10% من صافي الأرباح والخسائر للسنة إلى الاحتياطي العام.

• وفقاً لقرار الجمعية العمومية رقم (1996/3) بتاريخ 17 إبريل 1996، يتم تحويل 10% من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي الخاص، بعد تحويل الحد الأدنى المطلوب إلى الاحتياطي العام. سيتوقف التحويل متى بلغ رصيد الاحتياطي الخاص 25% من رأسمال البرنامج المدفوع. وهذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

• بناءً على قرارها رقم (2024/3) الصادر في اجتماعها الخامس والثلاثون بتاريخ 25 إبريل 2024، قررت الجمعية العمومية توزيع حصص أرباح على المساهمين المقيدين في سجلات البرنامج كما في 31 ديسمبر 2023 على أساس 125 دولار أمريكي للسهم الواحد (2023: 100 دولار أمريكي للسهم الواحد) قيمتها 24,628,750 دولار أمريكي (2023: 19,732,700 دولار أمريكي) وتحويل الرصيد المتبقي من الأرباح غير الموزعة كما في 31 ديسمبر 2023 وقدره 11,896,833 دولار أمريكي (2023: كما في 31 ديسمبر 2022 وقدره 4,966,346 دولار أمريكي)، إلى الاحتياطي العام.

• بناءً على قرارها رقم (2025/7) الصادر في اجتماعها السادس والثلاثون بتاريخ 2 يوليو 2025، قررت الجمعية العمومية توزيع حصص أرباح على المساهمين المقيدين في سجلات البرنامج كما في 31 ديسمبر 2024 على أساس 200 دولار أمريكي للسهم الواحد (2023: 125 دولار أمريكي للسهم الواحد) قيمتها 39,406,000 دولار أمريكي (2023: 24,628,750 دولار أمريكي) وتحويل الرصيد المتبقي من الأرباح غير الموزعة كما في 31 ديسمبر 2024 وقدره 18,559,229 دولار أمريكي (2024: كما في 31 ديسمبر 2023 وقدره 11,896,833 دولار أمريكي)، إلى الاحتياطي العام.

• قام أحد المساهمين في البرنامج بشراء عدد 11 أسهم مصدرة والمتاحة خلال العام 2025.

• تم انسحاب أحد المساهمين والذي يمتلك عدد 889 سهماً تعادل نسبة 0.45% من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل اعتباراً من 31 ديسمبر 2025.

اسم المساهم	عدد الأسهم المنسحبة من رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل	تاريخ نفاذ الانسحاب	القيمة الدفترية للسهم الواحد (ألف دولار أمريكي)	إجمالي القيمة الدفترية (ألف دولار أمريكي)
الشركة العربية للاستثمار (إيضاح 7)	889	31 ديسمبر 2025	6,611	5,877

9 دخل من استثمارات مالية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ألف دولار أمريكي	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ألف دولار أمريكي	
9,142	7,581	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (محقق)
9,257	9,147	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (غير محقق)
892	412	الفوائد من استثمارات مالية بالتكلفة المطفأة
19,291	17,140	

10 تكاليف الإدارة والموظفين

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ألف دولار أمريكي	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ألف دولار أمريكي	
2,990	2,568	رواتب وبدلات موظفين
233	223	تكاليف إجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة
3,223	2,791	

* يتضمن إجمالي تكاليف الإدارة والموظفين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 تكلفة عدد 16 موظفاً في البرنامج (31 ديسمبر 2024: 23 موظفاً) ويتضمن تكاليف موظفي الإدارة الرئيسيين التي بلغت 305 ألف دولار أمريكي للسنة (31 ديسمبر 2024: 312 ألف دولار أمريكي).

11 أتعاب خدمات إدارية واستشارات

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ألف دولار أمريكي	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ألف دولار أمريكي	
-	1,739	أتعاب إستشارية
264	908	خدمات مقدمة من قبل الصندوق (*)
395	308	رسوم خدمات استثمار ومتابعة أداء المحافظ الإستثمارية (*)
261	161	أتعاب مدراء المحافظ الخارجية
920	3,116	

يستعين البرنامج في نطاق نشاطاته الاعتيادية، بخدمات من قبل صندوق النقد العربي ومدراء محافظ الاستثمار الخارجيين. بلغت خدمات الإدارة والاستشارات المقدمة من قبل صندوق النقد العربي مبلغ 1,216 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 659 ألف دولار أمريكي). تم اعتماد الاتعاب والشروط المتعلقة بتلك الخدمات من قبل مجلس الإدارة.

12 الأطراف ذات العلاقة

يبرم البرنامج معاملات مع منشآت تستوفي تعريف جهة ذات علاقة وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة. تتمثل الجهات ذات العلاقة في المساهمين وموظفي الإدارة الرئيسيين. يتم إجراء المعاملات مع هذه الجهات ذات العلاقة بشكل كبير بنفس شروط وظروف المعاملات المماثلة مع العملاء الخارجيين. تبين الإيضاحات (7, 10, 11 و 13) قيمة هذه المعاملات والأرصدة ذات الصلة، وتكاليف موظفي الإدارة الرئيسيين.

(أ) معاملات الأطراف ذات العلاقة

خلال السنة، تم إجراء المعاملات الهامة التالية مع الأطراف ذات العلاقة بموجب شروط وأحكام متفق عليها من الجانبين:

2024	2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
659	1,216
312	305

أتعاب بدل خدمات (إيضاح 11)

مكافآت الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة (إيضاح 10)

(ب) أرصدة الأطراف ذات العلاقة

يحافظ البرنامج على أرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والتي تنشأ في سياق العمل الاعتيادي من المعاملات التي تجري بشروط تتم الموافقة عليها بين الأطراف.

2024	2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
1,181	2,248
961	5,877
282	406

مبالغ مستحقة إلى صندوق النقد العربي (إيضاح 7)

مبالغ مستحقة إلى مساهم (إيضاح 7)

توزيعات أرباح مستحقة الدفع (إيضاح 7)

13 المحافظ المدارة

إن المحافظ المدارة من قبل مدراء المحافظ الخارجية، بالنيابة عن البرنامج، هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
2,068	2,583
116,815	92,761
149,905	149,404
268,788	244,748

حسابات جارية وحسابات عند الطلب لدى البنوك
الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

13 المحافظ المدارة (يتبع)

كما يدير صندوق النقد العربي، بالنيابة عن البرنامج، الأموال الفائضة عن نشاط التمويل، كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
833	2,961	حسابات جارية وحسابات عند الطلب لدى البنوك
114,800	71,500	ودائع لأجل لدى البنوك
20,645	5,299	الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
5,800	5,841	الاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة
142,078	85,601	

14 أدوات مالية مشتقة

كما هو موضح في إرشادات الاستثمار، يستخدم مدراء الصناديق الخارجية عقود العملات الأجنبية الآجلة للحماية من المخاطر المرتبطة بتقلبات العملات الأجنبية ذات الصلة بالودائع والاستثمارات المالية، ضمن القيود الموضحة في سياسة الاستثمار.

تم إبرام عقود العملات الأجنبية الآجلة لحماية الاستثمارات والودائع السائدة بعملات أجنبية بقيمة إسمية تساوي 20,778 ألف دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024 حيث بلغت صافي قيمة عقود العملات 74 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 852 ألف دولار أمريكي).

15 إدارة المخاطر المالية

1.15 عوامل المخاطر المالية

يتعرض البرنامج من خلال أنشطته لمخاطر مالية متنوعة هي: (1) مخاطر السوق، تشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار، (2) مخاطر الائتمان، و(3) مخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر بصورة عامة على خفض الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للبرنامج.

مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار

يتجنب البرنامج مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي. يقوم مدراء الصناديق الخارجية، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوط اللازمة لتحديد الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار، ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

(ب) مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن البرنامج غير معرض بشدة لمخاطر أسعار الفائدة، ويسعى للحد من تعرضه من خلال إعادة تسعير لأسعار الفائدة على خطوط الائتمان بصورة دورية وباستخدام تقنيات إدارة الفترات لمحاظ الاستثمار المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يوضح الجدول التالي اختبار الحساسية لمدى التأثير على حقوق المساهمين وبيان الأرباح أو الخسائر، للتغير في 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع إبقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

التغير في نقاط الأساس		31 ديسمبر 2025 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 ألف دولار أمريكي
التأثير على حقوق المساهمين	25+	(245)	(344)
	25-	245	344
التأثير في بيان الأرباح أو الخسائر	25+	2,825	2,637
	25-	(2,825)	(2,637)

15 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1.15 عوامل المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق (تتمة)

(ج) مخاطر أسعار حقوق الملكية

تتشأ مخاطر أسعار حقوق الملكية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تتم إدارة الاستثمارات المادية ضمن المحافظ على أساس فردي، ويتم اعتماد قرارات البيع والشراء من قبل مجلس الإدارة بناءً على تفويض السلطات المتبع.

إن الهدف الرئيس من الاستراتيجية الاستثمارية للبرنامج هو زيادة عائدات الاستثمار. وفقاً لهذه الاستراتيجية، تم تخصيص بعض الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأنه يتم مراقبة أدائها بشكل نشط، وتتم إدراتها على أساس القيمة العادلة.

مخاطر الائتمان

إدارة مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان لمخاطر عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته المالية مما يسبب خسارة مالية للبرنامج، وتتشأ بشكل رئيس من نشاط التمويل للبرنامج والاستثمارات، والأرصدة البنكية. يسعى البرنامج للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال مراقبة تعرضات الائتمان، والحد من المعاملات مع أطراف مقابلة محددة غير ذات صلة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة غير ذات الصلة باستمرار.

قياس مخاطر الائتمان

- يتطلب تقدير تعرض الائتمان لأغراض إدارة المخاطر استخدام طرق، مثل التعرض الذي يختلف مع التغيرات في ظروف السوق، والتدفقات النقدية المتوقعة، ومرور الوقت. ينطوي تقدير مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات على تقديرات إضافية مشابهة للتعثرات التي تحدث، لمعدلات الخسارة ذات الصلة بتعثر الأطراف المقابلة. يقوم البرنامج بقياس مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية التعثر، والتعرض للتعثر والخسارة الناتجة عن التعثر.

- يستعين البرنامج بوكالات تصنيف مخاطر الائتمان لتعكس تقييمه لاحتمالية التعثر للأطراف المقابلة الفردية. يستخدم البرنامج طرق تصنيف داخلية مصممة لفئات عديدة من الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات ذات الصلة بالقرض والمقترض المحصلة في وقت التقديم في طريقة التصنيف.

بالنسبة لفئات الأدوات المالية، فإن أقصى تعرض لمخاطر الائتمان للبرنامج هو القيمة الدفترية كما تم الإفصاح عنها في البيانات المالية، ولا يوجد مؤشر على الإنخفاض في القيمة.

15 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1.15 عوامل المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

قياس مخاطر الائتمان (تتمة)

تتكون استثمارات البرنامج من الودائع لدى البنوك، والأوراق المالية ذات التصنيف العالي للحكومة والشركات، والاستثمارات في الصناديق الإستراتيجية البديلة والذمم المدينة من نشاط التمويل والموجودات الأخرى. إن التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات هو كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
122,594	25,021	الدول العربية
125,453	145,099	أوروبا
149,147	135,545	أمريكا الشمالية
10,781	21,921	الشرق الأقصى والباسيفيكي
2,891	2,763	المنظمات الإقليمية
<u>410,866</u>	<u>330,349</u>	

تم منح خطوط الائتمان من قبل البرنامج لتمويل المصدرين والمستوردين العرب مع رؤية لترقية وتطوير التجارة العربية البينية بما يتماشى مع نهج البرنامج.

يسعى البرنامج لاحتواء تعرضه لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التمويلية التجارية من خلال تطبيق سياسات وإجراءات مصممة للحفاظ على التعرضات ضمن القيود المحددة سلفاً. تم وضع هذه القيود بناءً على أنواع وتصنيف الائتمان للطرف المقابل، وبناءً عليه يرى البرنامج أن احتمالية خسارة الائتمان بعيدة.

مخاطر السيولة

ليس لدى البرنامج مطلوبات مالية مادية، لذلك لا توجد أية مخاطر تتجم عن الحاجة لتوفير السيولة للوفاء بتلك الإلتزامات. كما وتتم إدارة الموجودات بالتنوع في مكوناتها ومددها وأخذ احتياجات السيولة في الحسبان، وبالإحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والنقد وما يعادله والأوراق المالية القابلة للتداول.

يلخص الجدول في الصفحة التالية استحقاقات الموجودات والمطلوبات للبرنامج:

برنامج تمويل التجارة العربية

إيضاحات حول البيانات المالية (تتبع)
31 ديسمبر 2025

15 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

1.15 عوامل المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

استحقاق غير محدد آلف دولار أمريكي	1 إلى 5 سنوات آلف دولار أمريكي	6 إلى 12 شهراً آلف دولار أمريكي	1 إلى 6 أشهر آلف دولار أمريكي	أقل من شهر واحد آلف دولار أمريكي	الإجمالي آلف دولار أمريكي
-	-	-	-	5,652	5,652
-	-	-	39,498	32,000	71,498
-	99,701	344	151,804	1,436	253,285
-	29,288	328,059	450,996	157,398	965,741
34	-	-	-	-	34
-	339	448	7,042	5,537	13,366
34	129,328	328,851	649,340	202,023	1,309,576
1,363	2,939	1,624	4,835	2,059	12,820
1,296,756	-	-	-	-	1,296,756
1,298,119	2,939	1,624	4,835	2,059	1,309,576
-	-	-	-	3,267	3,267
-	-	14,996	52,000	47,800	114,796
-	123,423	6,993	161,604	1,049	293,069
-	68,923	117,503	532,418	128,619	847,463
62	-	-	-	-	62
-	340	1,134	9,343	7,664	18,481
62	192,686	140,626	755,365	188,399	1,277,138
1,642	-	580	2,161	2,575	6,958
1,270,180	-	-	-	-	1,270,180
1,271,822	-	580	2,161	2,575	1,277,138

31 ديسمبر 2025

الموجودات
حسابات جارية وحسابات عند الطلب لدى البنوك
ودائع لدى البنوك، صافي
استثمارات مالية، صافي
ذمم مدنية من نشاط التمويل، صافي
موجودات ثابتة
موجودات الأخرى

المطلوبات وحقوق المساهمين

ذمم دائنة ومستحققات
حقوق المساهمين

31 ديسمبر 2024

الموجودات
حسابات جارية وحسابات عند الطلب لدى البنوك
ودائع لدى البنوك، صافي
استثمارات مالية، صافي
ذمم مدنية من نشاط التمويل، صافي
موجودات ثابتة
موجودات الأخرى

المطلوبات وحقوق المساهمين

ذمم دائنة ومستحققات
حقوق المساهمين

15 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

2.15 إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكل يحقق الهدف الرئيس للبرنامج بحسب ما ينص عليه النظام الأساسي. تتضمن العملية التنوع في مكونات الموجودات مما يولد إيرادات تساعد على دعم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الإحتياطيات وتوزيع المتبقي على المساهمين على شكل أرباح نقدية. تتكون قاعدة رأس المال من رأس المال وعلاوة اصدار الأسهم والاحتياطيات والأرباح المحتجزة المدرجة ضمن بيان المركز المالي وبلغ رصيدها 1,296,756 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025 (31 ديسمبر 2024: 1,270,180 ألف دولار أمريكي).

3.15 قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة:

تقارب القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبرنامج قيمها العادلة، حيث إنها قصيرة الأجل بطبيعتها، ويتم الاحتفاظ بها بالتكلفة المطفأة. من المفترض أن تقارب القيم الإسمية ناقصاً مخصصات الانخفاض في القيمة (إن وجدت) لهذه الموجودات والمطلوبات المالية قيمها العادلة حيث إنها قابلة للاسترداد / مستحقة الدفع خلال 12 شهراً.

القيمة العادلة للأدوات المالية المحتفظ بها بالقيمة العادلة:

يعرض الجدول التالي الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة، من خلال طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة كما يلي:

- الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة (المستوى 1).
- المدخلات غير الأسعار المتداولة المدرجة ضمن المستوى 1 التي تكون قابلة للملاحظة للأصل أو الإلتزام، إما مباشرة (كالأسعار) أو غير مباشرة (المشتقة من الأسعار) (المستوى 2).
- المدخلات للأصل أو الإلتزام غير المعتمدة على بيانات السوق القابلة للملاحظة (المدخلات غير القابلة للملاحظة) (المستوى 3).

تم تخصيص الاستثمارات المالية للبرنامج بالقيمة العادلة في المستويات التالية:

إجمالي ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	
				31 ديسمبر 2025
98,061	-	-	98,061	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
149,404	132,112	-	17,292	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
247,465	132,112	-	115,353	
				31 ديسمبر 2024
137,460	-	-	137,460	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
149,905	133,406	-	16,499	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
287,365	133,406	-	153,959	

15 إدارة المخاطر المالية (تتمة)

3.15 قياس القيمة العادلة (تتمة)

خلال السنة، لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1، والمستوى 2، والمستوى 3 من قياسات القيمة العادلة.

تعتمد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في الأسواق النشطة على أسعار السوق المتداولة بتاريخ التقارير المالية. يعتبر السوق سوقاً نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة متاحة ومتوفرة بانتظام من أسواق المال أو الوكلاء أو الوسطاء أو قطاعات العمل أو شركات خدمات التسعير أو الهيئات الرقابية. تدرج هذه الاستثمارات ضمن المستوى 1، وتشمل الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وهي سندات الدين، ويتم تقييمها بالقيمة العادلة.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية غير المتداولة في سوق نشطة باستخدام طرق التقييم. تعمل هذه الطرق على تحقيق الاستفادة القصوى من بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات الموضوعية من قبل البرنامج. تدرج هذه الاستثمارات ضمن المستوى 3، وتشمل الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لصناديق استثمارات الإستراتيجيات البديلة وصناديق الاستثمارات العقارية، ويتم تقييمها بالقيمة العادلة.

تتضمن طرق التقييم المستخدمة في تقييم الأدوات المالية ما يلي:

- أسعار السوق المتداولة أو أسعار التأكد للأدوات المماثلة، و
- يتم احتساب القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بناءً على منحنيات العائد القابلة للملاحظة.

16 مخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة

يوضح الجدول التالي مخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة في الموجودات المالية:

31 ديسمبر 2025 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 ألف دولار أمريكي	
1,224	8,374	نشاط التمويل (إيضاح 5)
2	4	الاستثمارات المالية
21	96	ودائع لدى البنوك (إيضاح 3)
		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 4)
1,247	8,474	إجمالي المخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة
7,227	1,017	عكس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة المحمل إلى بيان الأرباح أو الخسائر

17 مطلوبات طارئة

كما في 31 ديسمبر 2025، كان لدى البرنامج مطلوبات طارئة فيما يتعلق بالبنوك والضمانات الأخرى والمسائل الأخرى الناتجة ضمن سياق الأعمال الإعتيادية التي من المتوقع أن تنشأ عنها مطلوبات جوهرية بقيمة 52,100 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: لا يوجد، تعود إلى خطابات اعتماد (مشاركة في المخاطر)) ، كما يلي:

31 ديسمبر 2025 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 ألف دولار أمريكي	
52,100	-	خطابات اعتماد (مشاركة في المخاطر)
52,100	-	

18 أحداث لاحقة

أ - توزيعات الأرباح

قرر مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة في 1 إبريل 2026، رفع توصية إلى الاجتماع السابع والثلاثون للجمعية العمومية، بتوزيع حصص أرباح على المساهمين المقيدين في سجلات البرنامج كما في 31 ديسمبر 2025 على أساس 100 دولار أمريكي للسهم الواحد (2024: 200 دولار أمريكي للسهم الواحد) قيمتها 19,615,200 دولار أمريكي (2024: 39,406,000 دولار أمريكي) وتحويل الرصيد المتبقي من الأرباح غير الموزعة كما في 31 ديسمبر 2025 وقدره 35,093,487 دولار أمريكي (2025: كما في 31 ديسمبر 2024 وقدره 18,559,229 دولار أمريكي)، إلى الاحتياطي العام.

ب - التطورات الجيوسياسية

عقب تاريخ التقرير، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حوادث أثرت على دول عربية في المنطقة. لقد قمنا بتقييم آثار التطورات الجيوسياسية المستمرة. وقد تستلزم هذه المسألة مراجعة بعض الافتراضات والتقديرات، الأمر الذي قد يؤدي إلى إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية لبعض الأصول والالتزامات خلال السنة المالية المقبلة. وفي هذه المرحلة، لا يمكننا تقدير الأثر بصورة موثوقة، نظراً إلى أن الأحداث تتطور يوماً بعد يوم.

المساهمون

البنك التجاري الكويتي	الكويت
بنك الكويت الوطني	الكويت
بنك التمويل الكويتي	المنامة
البنك العربي الإفريقي الدولي	القاهرة
البنك الشعبي المركزي	الدار البيضاء
بنك الإمارات دبي الوطني	دبي
بنك بيلوس	بيروت
الاعتماد اللبناني	بيروت
بنك نكست التجاري	القاهرة
بنك قطر الوطني	الدوحة
بنك بيروت	بيروت
فرنسبنك	بيروت
بنك عوده	بيروت
بنك المال الأردن	عمّان
البنك اللبناني للتجارة	بيروت
البنك اللبناني الفرنسي	بيروت
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	بيروت
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	بيروت
فرست ناشونال بنك ش.م.ل.	بيروت
اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف)	باريس

صندوق النقد العربي	أبوظبي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت
بنك الجزائر	الجزائر
المؤسسة العربية المصرفية	المنامة
مصرف ليبيا المركزي	طرابلس
البنك المركزي المصري (ممثلاً عن مجموعة من البنوك العاملة في مصر)	القاهرة
بنك الخليج الدولي	المنامة
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	الخرطوم
البنك المركزي اليمني	عدن
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	الكويت
المصرف التجاري السوري	دمشق
البنك المركزي التونسي	تونس
بنك المغرب	الرباط
المصرف الليبي الخارجي	طرابلس
بنك النيلين	الخرطوم
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	الجزائر
بنك الجزائر الخارجي	الجزائر
البنك الوطني الجزائري	الجزائر
القرض الشعبي الجزائري	الجزائر
بنك التنمية المحلية	الجزائر
مصرف الرشيد	بغداد
مصرف الرافدين	بغداد
المصرف العربي الدولي	القاهرة
بنك صفوة الإسلام وشركاه	عمّان
بنك تونس العالمي	تونس
البنك العربي ش.م.ع. (فرع أبوظبي)	أبوظبي
البنك الأهلي السعودي	جدة
البنك الأهلي الكويتي	الكويت
البنك المغربي للتجارة الخارجية	الدار البيضاء

الوكالات الوطنية

المملكة الأردنية الهاشمية

البنك العربي
بنك صفوة الإسلامي
بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن
البنك المركزي الأردني
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
بنك الأردن
كابيتال بنك
البنك الاستثماري

البنك الأهلي الأردني
البنك الأردني الكويتي
البنك العقاري المصري العربي
البنك التجاري الأردني
بنك القاهرة عمان
وزارة المالية
البنك الإسلامي الأردني
بنك الاستثمار العربي الأردني

دولة الامارات العربية المتحدة

بنك الإمارات دبي الوطني
بنك النيلين - فرع أبو ظبي
بنك مصر - الإدارة الإقليمية لفروع الخليج
بنك المشرق
البنك العربي - فروع الإمارات
بنك أبو ظبي التجاري
سيتي بنك - دبي
بنك أبو ظبي الأول
البنك الأهلي الكويتي - دبي

مصرف أبوظبي الإسلامي
بنك الفجيرة الوطني
بنك برودا
بنك الشارقة
بنك دبي التجاري
ستاندرد تشارترد بنك
بنك الكويت الوطني - فرع دبي
البنك العربي المتحد
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية
(المصرف)

مملكة البحرين

بنك البحرين الوطني
بنك البحرين للتنمية
بنك المؤسسة العربية المصرفية - البحرين
الشركة العربية للاستثمار - فرع البحرين
بنك البحرين والكويت
بيت التمويل الكويتي
بنك الخليج الدولي

بنك الخليج المتحد
مجموعة البركة ش.م.ب.
بنك البحرين الإسلامي
بنك أي سي أي سي أي - فرع البحرين
بنك البركة الإسلامي - فرع البحرين
بنك السلام - البحرين

الوكالات الوطنية

الجمهورية التونسية

البنك المركزي التونسي
الشركة التونسية للبنك
بنك تونس العربي الدولي
البنك القومي الفلاحي
البنك العربي لتونس

بنك الأمان
التجاري بنك
بنك المؤسسة العربية المصرفية (تونس)
بنك البركة تونس
المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
البنك الوطني الجزائري
بنك الجزائر الخارجي
القرض الشعبي الجزائري
بنك التنمية المحلية
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الجزائر)

المملكة العربية السعودية

البنك السعودي للاستثمار
بنك الرياض
البنك الأهلي السعودي
بنك الجزيرة
الصندوق العربي للطاقة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

جمهورية السودان

بنك النيلين
بنك أم درمان الوطني
بنك الثروة الحيوانية
البنك السوداني الفرنسي
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
بنك الاستثمار المالي
بنك العمال الوطني
بنك النيل للتجارة والتنمية
بنك البركة السوداني
بنك بيلوس أفريقيا
بنك المال المتحد
الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات

بنك الخرطوم
مصرف السلام - السودان
بنك الجزيرة السوداني الأردني
بنك السودان المركزي
مصرف البلد
البنك السعودي السوداني
البنك العربي السوداني
بنك تنمية الصادرات - السودان
وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية
في افريقيا - باديا
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

الوكالات الوطنية

جمهورية العراق

مصرف الرافدين
مصرف الرشيد
المصرف العراقي للتجارة
المصرف التجاري العراقي
مصرف كوردستان الدولي الإسلامي
للاستثمار والتنمية
المصرف الأهلي العراقي
مصرف التنمية الدولي

الجمهورية العربية السورية

المصرف التجاري السوري
المصرف الدولي للتجارة والتمويل
بنك بيلوس سورية (شعبا بنك)
البنك العربي - سورية
بنك الائتمان الأهلي

دولة فلسطين

البنك العربي المحدود
بنك الاستثمار الفلسطيني
بنك القدس
المؤسسة المصرفية الفلسطينية

سلطنة عُمان

البنك الوطني العُماني
بنك التنمية
بنك مسقط
بنك ظفار
بنك عُمان العربي
بنك صحرار الدولي
البنك الأهلي

جمهورية القمر المتحدة

وزارة المالية والميزانية والقطاع المصرفي

دولة قطر

البنك الأهلي
البنك التجاري القطري
بنك الدوحة
بنك قطر الوطني
بنك قطر للتنمية
مصرف قطر الإسلامي
بنك الريان
بنك دخان

دولة الكويت

بنك الخليج
بنك الكويت الوطني
البنك التجاري الكويتي
البنك الأهلي الكويتي
بنك برقان
بنك بوبيان
بنك الكويت الدولي
بنك وربة
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الوكالات الوطنية

الجمهورية اللبنانية

بنك سوسيته جنرال في لبنان
بنك بيروت والبلاد العربية
البنك اللبناني للتجارة
الاعتماد المصرفي
بنك البحر المتوسط
بيت التمويل العربي
البنك الإسلامي اللبناني
مياب بنك
سي تي بنك - لبنان
بنك البركة - لبنان
بنك الإمارات ولبنان
مصرف بغداد - فرع بيروت
بنك الاعتماد الوطني

الاعتماد اللبناني
بنك لبنان والمهجر
بنك بيلوس
فرنسبنك
بنك بيروت
البنك اللبناني الفرنسي
بنك عوده
بنك لبنان والخليج
فرست ناشونال بنك
مصرف لبنان
المصرف التجاري السوري اللبناني
وزارة المالية
بنك إنتركونتينتال لبنان
بنك بيمو

جمهورية مصر العربية

بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
بنك القاهرة
البنك العربي الإفريقي الدولي
البنك المركزي المصري
بنك البركة مصر
بنك أبوظبي التجاري - مصر
المصرف العربي الدولي
مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر
البنك الأهلي الكويتي - مصر
البنك المصري الخليجي
البنك الزراعي المصري
بنك التنمية الصناعية

بنك مصر
البنك المصري لتنمية الصادرات
البنك الأهلي المصري
بنك الكويت الوطني - مصر
بنك الإسكندرية
ميد بنك
البنك التجاري الدولي - مصر
بنك المؤسسة العربية المصرفية - مصر
بنك قطر الوطني الأهلي
بنك نكست التجاري
البنك الأهلي المتحد - مصر
بنك قناة السويس

دولة ليبيا

المصرف الليبي الخارجي
مصرف التجارة والتنمية
المصرف الزراعي
مصرف الجمهورية

الوكالات الوطنية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

البنك الموريتاني للتجارة الدولية
البنك الوطني الموريتاني
بنك موريتانيا العام للاستثمار
والتجارة
بنك التجارة والصناعة
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي
بنك الأمانة
البنك المركزي الموريتاني
وزارة الاقتصاد والمالية

المملكة المغربية

بنك افريقيا
البنك الشعبي المركزي
التجاري وفا بنك
سهام بنك
وزارة الاقتصاد والمالية

الجمهورية اليمنية

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
البنك العربي - اليمن
البنك التجاري اليمني
بنك اليمن الدولي
بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
بنك التضامن الإسلامي الدولي
البنك الأهلي اليمني
بنك التسليف التعاوني والزراعي

البنوك العربية الأجنبية المشتركة

Banco ABC Brazil S.A. البرازيل

بنك بيلوس أوروبا بلجيكا

يوباف - اتحاد المصارف العربية الفرنسية
بنك عوده - فرنسا
المؤسسة العربية المصرفية - فرنسا فرنسا

Fimbank مالطا

البنك البريطاني العربي التجاري
البنك الأردني الدولي - المحدود
البنك الأهلي المصري - المملكة المتحدة
بنك المؤسسة العربية المصرفية - المملكة المتحدة المملكة المتحدة

برنامج تمويل التجارة العربية
ARAB TRADE FINANCING PROGRAM

